جامعة محمد البشير الإبراهيمي «برج بوعريريج»

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي

– حالة الجزائر2000 – 2019 –

من إعداد الطالبين:

بن تومي عبد الجبار

عبدو رمزي

تحت إشراف الأستاذ:

غطاس عبد الغفار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/.....**(الدرجة العلمية) رئيسا**

الأستاذ/.....**(الدرجة العلمية) مشرفا**

الأستاذ/.....**(الدرجة العلمية) مناقشا**

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة محمد البشير الإبراهيمي «برج بوعريريج»

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي

– حالة الجزائر2000 – 2019 –

من إعداد الطالبين:

بن تومي عبد الجبار

عبدو رمزي

تحت إشراف الأستاذ:

غطاس عبد الغفار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/.....(الدرجة العلمية) رئيسا

الأستاذ/.....(الدرجة العلمية) مشرفا

الأستاذ/.....(الدرجة العلمية) مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

كلمة شكر

الحمد لله لذاته وجميل صفاته والشكر له على نعمه وعطائه

فلك الحمد والشكر يا رب على تيسيرك لنا الصعاب في إتمام هذا البحث

ويسعدنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى

أستاذنا الفاضل المشرف الدكتور "غطاس عبد الوهاب" الذي لم يبخل علينا

بنصائحه وتوجيهاته السديدة وروحه العلمية

كما أتقدم بخالص الشكر لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على

تفضلهم بقبول هذا العمل لمناقشته

وأخيرا أوجه شكري لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى اللذين قال عز وجل فيهما

"و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا."

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى أبي أطال الله في عمره

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة

إلى كل من ذكر هم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل طلبة جامعتنا.

عبد الجبار رمزي

الملخص:

تعد سياسة التنويع الاقتصادي من بين السياسات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسساتية، وتعتمد على عدة مصادر لعل من أهمها وأكثرها حساسية القطاع الفلاحي الذي يعتبر صمام الأمان لاقتصاديات الدول بضمانه لأمنها الغذائي.

تستهدف سياسة التنويع احداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في اقتصاديات الدول، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وتطوير فاعلية القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، القطاع الفلاحي، التنمية الاقتصادية

Abstract :

Considered as from the policy that The policy of economic diversification Contribute in the realization of economic development where this policy depends of a group of foundation economic and administrative that return to the enterprise, And depends on several sources, perhaps the most important and most sensitive sector of agriculture, which is the safety valve for the economies of countries to ensure food security all this rules in order to event successive series of organizational and structural changes in the economies of countries, the main aim is diversification the resources of income, on the other hand you must leave dependence on one sector, and to ensure balance and stability and economic

Key Words: Economic diversification, Agriculture sector, economic development.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تطورات معدلات النمو الاقتصادي	22
2	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالجزائر للفترة 2017 – 2013	29
3	يوضح نصيب الفرد من المياه في الجزائر	45
4	جدول يوضح القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة (2017/2015)	48
5	تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2006–2017)	49
6	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي خلال الفترة (2000–2015)	53
7	تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	55
8	العدد والتركيبة النسبية للعمال في قطاع الفلاحة	58
9	نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال فترة 2004–2011(الوحدة مليون ق)	61
10	تطور مخصصات تمويل الاستثمار الفلاحي خلال الفترة 2016–2000	70

قائمة الأشكال

الشكل رقم	العنوان	الصفحة
1	تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 1990 - 2013	26
2	تمثيل بياني لمعدل المضخم بالجزائر 1990-2013	28
3	توزع المساحة الأرضية للجزائر	42
4	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خارج المحروقات للفترة 2000-2005	54
5	تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	57
6	عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل)	60

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة عامة: ..... Erreur ! Signet non défini.

الفصل الاول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي ..... Erreur ! Signet non défini.

تمهيد الفصل الأول: **4**

المبحث الاول: ماهية التنويع الاقتصادي **5**

المطلب الاول: مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافعه 5

الفرع الاول: مفهوم التنويع الاقتصادي 5

الفرع الثاني: دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي: 6

المطلب الثاني: مجالات وعناصر التنويع الاقتصادي واهدافه 7

الفرع الاول: مجالات التنويع الاقتصادي 7

الفرع الثاني: عناصر التنويع الاقتصادي وأهدافه 9

المطلب الثالث: الاجراءات الازمة لإنجاح سياسات التنويع الاقتصادي 12

التحول نحو الية السوق : 13

خصخصة الشركات المملوكة للدولة المتلكئة : 13

تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات : 14

تعديل الهيكل الانتاجي : 14

تطوير القطاع الزراعي : 14

تطوير القطاع الصناعي : 16

تطوير القطاع النفطي : 17

تطوير القطاع السياحي: 17

تطوير قطاع النقل والمواصلات: 18
اصلاح القطاع المصرفي:.....18
المبحث الثاني: إمكانيات التنويع الاقتصادي في الجزائر 19
المطلب الأول : نظرة عامة حول مؤشرات الاقتصاد الكلي 19
المطلب الثالث :الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتضخم: 29
أ -تأثير التضخم على النمو الإقتصادي: 29
ب -تأثير التضخم على أصحاب المداخيل الثابتة:.....30
ج -تأثير التضخم على أصحاب المشاريع: 30
د -تأثير التضخم على هيكل الإنتاج:.....30
هـ -تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:.....31
الفصل الثاني:مساهمة القطاع الزراعي في التنويع الاقتصادي ..... Erreur ! Signet non défini.
تمهيد: 34
المبحث الأول: التنمية الزراعية في الجزائر..... 35
المطلب الأول :ماهية التنمية الزراعية 35
1_مفهوم التنمية الزراعية: 35
2_أهداف التنمية الزراعية: 35
المطلب الثاني: مقومات وإمكانيات التنمية الفلاحية في الجزائر.....37
الموارد الطبيعية: 37
الأراضي الزراعية:.....37
الموارد المائية: 39
-الموارد المطرية: 39

الموارد الجوفية: 39
الموارد السطحية: 40
-2الموارد البشرية: 42
-3-1الآلات الزراعية: 44
المطلب الثالث : العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر 45
المبحث الثاني :اهمية القطاع الزراعي في الجزائر: 47
المطلب الاول :مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الاجمالي : 47
المطلب الثاني :مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب شغل : 51
المطلب الثالث : مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي 55
المبحث الثالث : السياسات والإصلاحات: 57
المطلب الأول : مراحل السياسة الزراعية قي الجزائر: 57
المطلب الثاني : سياسة التجديد الفلاحي والريفي:(2008-2014) 59
مخطط عمل الفلاحة (2015-2019) :.....60
المطلب الثالث :آليات تمويل القطاع الفلاحي الجزائري: 61
خاتمة : 67

مقـــدمة

يحتل القطاع الزراعي في الوقت الراهن أهمية بالغة في اقتصاديات مختلف الدول، نظرا لظهور معطيات جديدة كالتغيرات المناخية وتحديات تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وعلبه فإن تفعيل أداء هذا القطاع من شأنه أن يلعب الدور المحوري في تحسبن مؤشرات اقتصادية كلية هامة، لاسيما استقطاب وتشغيل القوى العاملة، ناهيك عن أهميته في دعم الترابط القطاعي في الاقتصاد خاصة القطاع الصناعي المنتج للسلع الغذائية، حيث يعتمد هذا الأخير على المنتجات الزراعية كأساس لعمليته الإنتاجية. يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة وتوفير المواد الأولية الزراعية، ولتحقيق ذلك لابد من إتباع سياسات زراعية وبرامج وآليات مجدية وفعالة قادرة على زيادة الإنتاج.

أولا :إشكالية الدراسة.

بناءا على ما سبق نصل إلى طرح الإشكالية التي نود معالجتها والتي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الزراعي في التنويع الاقتصادي ؟

ومن هنا يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

2-فيما تكمن أهمية القطاع الزراعي. وكيف يساهم في التنويع الاقتصادي؟

3-ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في مختلف القطاعات الأخرى ؟

ثانيا :فرضيات الدراسة .

بعد توضيح إشكالية الدراسة يمكننا البحث فيها انطلاقا من اختبار مجموعة من الفرضيات التالية:

1= يمتلك القطاع الزراعي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله للعب الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية.

2=تكمن أهمية القطاع الزراعي من خلال تكثيف وتنويع الإنتاج وتشجيع الصادرات.

3= يساهم القطاع الزراعي في تحقيق النمو من خلال توفير مناصب شغل وتوفير الحاجيات الغذائية

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الدراسة في الأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني وبما تزخر به الجزائر من ثروات متنوعة لاحتلال الصدارة إقليميا ودوليا وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وكونه أحد الرهانات التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات

أهداف الدراسة:

- عرض واقع التنويع الاقتصادي وكيف يمكن تحقيقه ودعمه في الاقتصاد الجزائري.
- لتعرف على واقع القطاع الزراعي في الجزائر وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- دور القطاع الزراعي في التنويع الاقتصادي.
- التطرق إلى القطاعات الداعمة والدافعة للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والقطاع الزراعي في الجزائر كما استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية في التطرق لواقع القطاع الزراعي وقياس دوره في التنويع الاقتصادي.

تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بإشكالية الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة منها قمنا بتقسيم العمل إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية التنويع الاقتصادي واليات العمل به وكذلك الإجراءات اللازمة لإنجاح سياسات التنويع الاقتصادي وكذلك تناولنا أيضا نظرة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وكذا مؤشر من المؤشرات الاقتصادية.

وفي الفصل الثاني فتعرضنا من خلاله الى القطاع الزراعي في الجزائر. الموارد والإمكانات المتاحة وكذا عوامل تنمية القطاع الزراعي في الجزائر وتحدثنا أيضا عن أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول:

يمثل التنويع الاقتصادي قضية جوهرية في الدول ذات الاقتصاد الأحادي، أو ذات الاقتصاد الذي تهيمن عليه مادة أولية أو سمعة واحدة على عملية الإنتاج والتصدير، وما يترتب عن ذلك من ارتهان الاقتصاد الوطني لهذه المادة أو السمعة في الأسواق الدولية من جهة، ولحجم الاحتياطي والإنتاج من جهة أخرى، وهذا ما من شأنه إحداث اختلالات كبيرة في البنية الاقتصادية لهذه الدول.

وانطلاقا من هذا الواقع، كان إلزاما على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية أو بالأخص الدول التي تعتمد بشكل رهيب على عائدات النفط إحداث تحولات وتغيرات جذرية وجوهرية في هيكل اقتصاداتها وعلى كافة الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية ..إلخ، وعلى مختلف المستويات، الوطنية والجهوية والإقليمية، من خلال تبني مسار متكامل ومترابط للعملية التنموية، يقوم على أساس التنويع الاقتصادي، الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتنويعه ويعزز استقلاله وتوازنه ويضمن استدامته.

ويستهدف هذا الفصل الأول من البحث، الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والاجراءات اللازمة لإنجاح سياسات التنويع الاقتصادي، وكذلك نظرة عامة حول مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وكذا مؤشر من المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الاول: الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي – حالة الجزائر –

المبحث الاول: ماهية التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي واحد من المداخيل الرئيسية لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البيئة الهيكلية للاقتصاديات الاحادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الامثل لكل موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، وتجنب هذه الاقتصاديات مختلف الازمات والهزات المفاجئة والخطيرة والتي تكون عادة ناتجة عن التقلبات الفجائية في اسعار هذه المواد الاولية من جهة اخرى، ولكن قبل الحديث عن هذا الدور للتنويع الاقتصادي، لابد من التطرق اولا الى الجوانب النظرية المحيطة بهذا المفهوم.

المطلب الاول: مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافعه

انطلاقا من الاهداف التي تسعى عملية التنمية بمختلف مفاهيمها الى تحقيقها اعتمادا على استراتيجية التنويع الاقتصادي، والتي تقوم اساسا على احداث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني تؤدي الى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، بحيث تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الانتاج والتكيف مع متطلبات التنمية الحاضرة والمستقبلية، يتحدد لنا مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافع الاخذ بها.[1]

الفرع الاول: مفهوم التنويع الاقتصادي

من اجل تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي تم التطرق لمجموعة من التعاريف منها:

" يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الانتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الاجمالي، بما يخص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد عتى هيمنة مادة اولية او سلعة واحدة رئيسية (زراعة كانت ام استخراجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الاولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة عل الخارج"

[1]– طبايبية سليمة ولرباع الهادي، التنويع **الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورو مغاربي، جامعة سطيف 2008، ص.436

هذا التعريف يوضح ان التنويع الاقتصادي يعني اساسا توسيع القاعدة الانتاجية المحلية، ولا يكون ذلك الى من خلال تعبئة كل الموارد المجتمعية المتاحة الكفيلة التي تكفل زيادة الانتاج الوطني لتلبية الاحتياجات المحلية بدرجة اولى.

كما يعرف " التنويع الاقتصادي بانه عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، واقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية، يسهم في ايجاد مصادر اخرى للدخل بجوار النفط. [1] حيث تشمل القاعدة الانتاجية قطاعات الانتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية، قطاعات المصارف والاسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية والسياحية والتجارة وغيرها".

ايضا يقصد بالتنويع الاقتصادي:" العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحصار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين او سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الايرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الاساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الانتاجية، مما يؤدي الى توفير حد ادنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج اكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل الاستمرار والتجدد مستقبلا "[2]

الفرع الثاني: دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي:

يمكن ان نجمل مختلف الدوافع التي تملي على الدولة ضرورة التوجه نحو تنويع اقتصادها فيما يلي[3]:

ــ التقلبات المستمرة في اسعار المواد الاولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الاقتصاديات الاحادية.

ــ تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على انفاقها العام.

ــ تفاوت نمط وتيرة التنمية الافقية والعمودية بها.

ــ الطبيعة النافذة لهذه الوارد الاولية

[1]– ابراهيم بلقلة، اليات **تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر** – مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف 2009/2008 ص52.

[2]– عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية بيروت 1980، ص255-256.

[3]– إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 54

المطلب الثاني: مجالات وعناصر التنويع الاقتصادي واهدافه

الفرع الاول: مجالات التنويع الاقتصادي

ان التنويع الاقتصادي الناجح هو ذلك التنويع الذي تحدد الادارة التنموية بدقة مستوياته، وفروع الاقتصاد التي ستقع عليها مجهودات تحقيقه قبل الشروع في تنفيذه، والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف ابعادها، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فرغم تنوع الانشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق بيئية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها، الا ان معظم جهود التنويع الاقتصادي ترتكز على:

تنويع القاعدة الانتاجية:

ويعتبر اهم مدخل لبناء التنويع الاقتصادي وينقسم هذا الى :

أولا: تنويع الانتاج على مستوى الوحدة الانتاجية (المؤسسة الاقتصادية):

ويحدث تنويع الانتاج في المؤسسة، عندما تقرر انتاج سلعة جديدة دون ان تتوقف عن منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع انتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر او التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات او لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الانتاجية بشكل عام، او في اجهزتها الادارية، او رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا او ارباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب او توقع تناقصه، او بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات احدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا[1]

ثانيا: تنويع الانتاج على مستوى الاقتصاد الكلي:

يحصل تنويع الانتاج على مستوى لاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بجلاء ان تنويع الانتاج لا بد ان يقوم بالإجمال على الميل بزيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي

[1]- طيايبية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره ص437.

ومن اهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني:[1]

–استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:

وهي استراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، تقوم الدولة بانتهاجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، وتعني هذه الاستراتيجية اقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج وعلى ذلك فان سياسة الاحلال تهدف الى تخفيض او منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية، وعادة ما تمثل الصناعات الاستهلاكية الاساسية المرحلة الاولى من مراحل تجسيد هذه الاستراتيجية.

_استراتيجية التصنيع على اساس تشجيع الصادرات:

ويمكن تسميتها ايضا باستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم على انشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير كل جزء من انتاجها، وقد انتهجتها الدول التي لم تنجح فيها استراتيجية احلال الواردات في تحقيق ما كان ما مولا منها.

غالبا ما تعتبر كلل الاستراتيجيتين بديلا للأخرى، ولكن ليس بشكل مطلق، فالاتجاه الاول يقول بضرورة التوجه نحو التصنيع بإحدى الاستراتيجيتين، خاصة الثانية منهما على اعتبار ان التصنيع الذي يشجع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار المستديم، لأنه يخضع لاختبار السوق العالمية، ولا يستطيع الترهل معتمدا في ذلك على السوق المحلية بينما يرى الاتجاه الثاني انه ليس ثمة ما يبرر اعتبارا كل من هذه المنهجين بديلا للأخر او افتراض ان التدقيق في اختبار الصناعات التي تغطي اولوية، بحيث تكون لها ميزة تنافسية فتلبي احتياجات السوق الوطنية ،و تستطيع المنافسة في السوق الدولية دون حماية او دعم[2].

[1]–زرنوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006/2005 ص26-29

[2]- محمد سلطان ابو علي، نظريات **التنمية الاقتصادية وسياساتها** الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم–ناشرون–لبنان 2007ص54

ثالثا: تنويع مجالات التجارة الخارجية:

ان الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط الى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة ،مدى الاعتماد على تصدي سلعة واحدة من خلال ياس نسبتها الى اجمالي الصادرات ،و من جهة اخرى طبيعة هذه السلعة (هل هي اولية او مصنعة؟) فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في امكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فان تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الامثل لاستمرارها وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع اصنافها، وذلك ليس بتزويد الاسواق الخارجية بالخامات الاولية فحسب بل ايضا بمنتوجات بمعالجتها وتحويلها وتصنيعها ،ثم بالصناعات النصف جاهزة من الانتاج المحلي، كما ان شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيأثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها[1].

الفرع الثاني: عناصر التنويع الاقتصادي وأهدافه

هناك جملة من العناصر التي تندرج ضمن التوزيع الاقتصادي، بحيث تساهم في اعطاء تصور مفاهيمي واضح له كما تشكل مدخلا تدريجيا لتحديد الاهداف المرجوة منه.

اولا: عناصر التنويع الاقتصادي

للدخل، ويعني ضمنا تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى وتطويرها، وتفعيل دورها في العملية التنموية، تتمثل العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي فيما يلي[2]:

-التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية.

ان الاعتماد على الانتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره، سيما ان كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على انتاج وتصدير المواد الخام الاولية، هذه الاخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، او ان سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة (كالنفط على سبيل المثال)

---

[1]- **طبايبية سليمة ولرباع الهادي** ،مرجع سبق ذكره ص438.

[2] –**طيابيبة سليمة** ولرباع الهادي ،مرجع سبق ذكره ص 439-441.

وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

– التنويع الاقتصادي " عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل":

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة اقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، وعلى انتاج احتياجاتهم، تقود منطقيا الى ايجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الاجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي، بحيث يكفي في المستقبل لتحمل اعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الازمة لاستمرار عملية التنمية.[1]

– التنويع الاقتصادي " عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني"

يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية، تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد، وتحديد الاهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة الى تشخيص القدرات الموردية للاقتصاد من خلال الانماط الانتاجية المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية، وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى اهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتطلب كل مرحلة من هذه مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد.[2]

– التنويع الاقتصادي "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والانتاجية":

ان التنويع هو العملية التي تهدف الى توازن البيئة الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي والدخل الوطني، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية في ذلك. كما يضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والانتاجية، اي

[1]–**محمد سلطان ابو علي** :مرجع سبق ذكره ص:60

[2]–**طبايبية سليمة ولرباع الهادي**، مرجع سبق ذكره، ص 439-441.

تحقيق مبدا التوازن الجهوي والاقليمي، بما يؤدي الى الاستخدام الامثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الاقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[1].

– التنويع الاقتصادي" عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية":

ان التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك تغيرات في تراكيب الانتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الانتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال احداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من انتاج وتصدير المواد الاولية الى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد رائدا اساسيا في دفع عجلة التنمية الى الامام، وعليه فان التنمية الاقتصادية بهذا المعنى، تهدف الى خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي والدخل الوطني، بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين او سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل.

– التنويع الاقتصادي "توسيع المشاركة في جهود التنمية[2]"

ان التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ اسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي قوي يتصف بالتنوع، ويكون مستقرا وكفؤا، يتضمن مبادئ واهداف واضحة، تعمق التكامل والتماسك الاقتصادي والاجتماعي ويلعب دورا محوريا وايجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون الى من خلال اعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية، سواء على المستوى القطري او الاقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة اهمها توسيع مشاركته في التنمية الى اقصى حد ممكن، وفي كل المجالات، خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات القطاع، كما ان اسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني اغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها، خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكلفة طويلة الاجل.

[1]–جميل الطاهر ،تقرير بشان اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية ،مجلة النفط والتعاون العربي منظمة الاوبيك المجلد 28 2002 ص 78

ثانيا: اهداف التنويع الاقتصادي:

لقد تعددت اهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، الى ان حتمية توزيع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الاحادية ترمي الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها[1]:

ــ تطوير منتجات اخرى غير المواد الاولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد او تناقصها.

ــ تفادي التذبذب في اسعار هذه المواد، وبالتالي الايرادات والنفقات العامة.

ــ تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية.

ــ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والحد من الواردات.

ــ ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت ام بشرية.

ــ الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها.

ان دعم مختلف القطاعات وتنميتها يعتبر ضرورة اقتصادية من اجل اقامة اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على الموارد الاولية بشكل كبير.

المطلب الثالث: الاجراءات الازمة لإنجاح سياسات التنويع الاقتصادي [2]

تعد سياسة التنويع الاقتصادي من بين السياسات المهمة التي تعتمدها العديد من البلدان من اجل تنويع مصادر الدخل القومي لغرض تجنبها الازمات التي تنجم عن تقلبات اسعار سلع التصدير الرئيسية لذا سنتطرق الى بعض الإجراءات المهمة التي من خلالها يمكن تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي وهي:

[1]- **ناجي حسين** ،مرجع سبق ذكره ص:78

[2]-متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق ف ظل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر م . م خالد روكان عواد –د نزار ذياب عساف –جامعة الانبار /كلية الادارة والاقتصاد /فلوجة .ص 11.

التحول نحو الية السوق [1]:

على الرغم من بعض المشكلات المتوقعة والناجمة من عملية الانتقال الى اقتصاد السوق الا انها خطوة تجعل الاقتصاد في وضع جديد اقرب الى حقيقة امكانيته المتاحة وخياراته المستقبلية ،لان الانتقال يؤدي الى نقض مركزية الانتاج وقراراته في التخصيص والتوزيع، وتجعل المشروعات معرضة الى قوى السوق وترفع اسعار السلع الانتاجية والوسيطة والنهائية الى المستويات الاقتصادية وتزيل التشوهات في الاسعار النسبية وتدفع بها للتكيف مع الندرة الحقيقية تعيد رسم العلاقة بين الاجور والانتاجية والمستوى العام للأسعار.

خصخصة الشركات المملوكة للدولة المتلكئة[2] :

تعد الخصخصة حديثة مقارنة ببعض الدول النامية والمتقدمة، اذ تبين ان السياسات الاقتصادية التي اعتمدت لم تحقق اهدافها، لان ما يميز النظام الاقتصادي خلال العقود الماضية هو سيطرة القطاع العام على الانشطة الاقتصادية والانتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والنفط والنقل والمواصلات وغيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى

ولكي تؤدي عملية الخصخصة دورها في تحقيق اهدافها لغرض زيادة مصادر الدخل يجب توفر ما يلي :

ــالالتزام السياسي للحكومة ببرامج الخصخصة والتشجيع على القطاع الخاص

ــاعادة النظر في الانظمة والقوانين والتشريعات الازدواجية

ــتحديد اسبقية المشاريع الانتاجية والخدمية التي تعمل على اسس تجارية ولا تعاني من مشاكل كبرى كالتضخم الوظيفي والبطالة والمديونية

ــضرورة مراعات التدرج الزمني في طرح المشروعات العامة المراد تحويلها الى القطاع الخاص

ــتوفير بيئة مالية ومصرفية متطورة تساعد على مساعدة سياسة الخصخصة وذلك من خلال ما يتم تقديمه من خبرات استشارية وبيانات وقنوات لتدفق رؤوس الاموال

ــوضع ترتيبات منظمة تمنع المؤسسة المنقولة الى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة

---

[1]-نفس المصدر السابق ص:11

[2]–نفس المصدر السابق ص:11

ــتهيئة بيئة اقتصادية ملائمة، لان تطوير القطاع الاقتصادي الخاص وزيادة مساهمته يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الاستثمار

تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات[1] :

يمثل الاستثمار بمختلف انواعه المحلي والاجنبي واحد من اهم اليات التنمية الهادفة الى تحقيق النمو الاقتصادي في معظم دول العام على اختلاف انظمتها الاقتصادية ،وقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين تدفقات لرؤوس الاموال تجاه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لاسيما بعد ان ادركت اهمية الاستثمار الاجنبي من خلال مساهمته في ربط اسواق راس المال واسواق العمل وزيادة الاجور .

تعديل الهيكل الانتاجي[2] :

يعاني الاقتصاد كما هو معروف من تخلف القطاعات الرئيسية فيه كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي فضلا عن تخلف مختلف قطاعات الاقتصاد المكونة لناتج المحلي الاجمالي، لذا ومن اجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لا بد من اجراء تعديلات على الهيكل الانتاجي لقطاعات الاقتصادية الرئيسية من اجل تكوين قاعدة اقتصادية واسعة تساهم في التنوع الاقتصادي وابتغاء لذلك يجب العمل على ما يلي:

تطوير القطاع الزراعي :

وذلك عن طريق تطبيق مجموعة من الاجراءات العملية والسريعة بغية اعطاء القطاع دوره المناسب في هيكل الاقتصاد وخاصة التنويع الاقتصادي ومن هذه الاجراءات ما يلي:

ــ بناء بيئة سياسية اقتصادية اجتماعية مستقرة وامنة.

ــحسم موضوع الملكية الزراعية.

ــوضع استراتيجية اقتصادية واضحة منها استراتيجية تنمية القطاع الزراعي وحسم كافة التناقضات التي تواجه تنفيذ هذه الاستراتيجية

[1]نفس المصدر السابق ص:13

[2]- نفس المصدر السابق ص:15

ــحسم موضوع المواءمة بين دور القطاع الخاص والعام في تنمية القطاع الزراعي بما في ذلك تحديد اولويات الخصخصة في هذا القطاع

ــتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي على وفق خارطة استثمارية تستند الى دراسات جدوى اقتصادية وفنية كفؤة وبيئة تشريعية سليمة

ومن أجل تحقيق الاهداف المرجوة من هذا القطاع لابد من:

ــتحديد اسعار المحاصيل والمنتوجات الزراعية لغرض ازالة تشوهات الاسعار في الاسواق الزراعية،

ــتوجيه الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال زيادة الانفاق الاستثماري في الموازنات العامة للسنوات القادمة خاصة فيما يتعلق بالبنية الاساسية لهذا القطاع ومجال الخدمات الزراعية وبرامج الانعاش الريفي

ــرسم سياسة لإدارة المياه ووضع منهاج شامل لحل مسالة المياه مع دول الجوار

ــمساهمة الدولة في تطوير انتاجية العامل الزراعي من خلال دعم المزارعين والفلاحين بالأسمدة الكيمياوية والبذور المحسنة.

ــ ايقاف الاستيراد للفواكه والخضر واللحوم بكافة انواعها او التقليل من استيرادها دعما للمنتوج الوطني

ــاعطاء قروض طويلة الامد لدعم الفلاحين

ــالعمل بقانون الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال السماح للمستثمر الوطني او العربي او الاجنبي وفق ضوابط خاصة لحقوق البلد من الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تحديد الاراضي المعدة للاستثمار

ــالمساهمة الجادة في الخطة الوطنية لإحياء الاهوار من خلال تطوير الانتاج الزراعي ولا سيما الانتاج الحيواني اذ سيسهم ذلك في اعادة التوازن للريف وامكان عودة المزارعين للريف وتوجههم نحو الانتاج بدلا من الاستهلاك

الاهتمام بالمراعي واعادة تهيئة المياه بشتى الوسائل لو اقتضى الامر حفر الابار

ــ قيام الدولة او القطاع الخاص بإنشاء مشروع النظام المغلق لتربية الاسماك وزيادتها كما ونوعا لغرض سد الطلب المحلي من جهة وتصدير الفائض منها الى دول اخرى من جهة ثانية لان هكذا مشاريع تمتاز بانخفاض حجم المياه المستخدمة وكذلك انخفاض مساحة الارض التي يقوم عليها المشروع

تطوير القطاع الصناعي :

على الرغم من الاهمية الكبيرة لتطوير وتوسيع القطاع الصناعي فان ما يفوق ذلك اهمية هو خلق انماط انتاجية تسند النمو الاقتصادي المستمر عن طريق زيادة التصنيع ،اذ يعد التصنيع حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنويع الاقتصادي بشكل خاص، لهذا يتطلب قدرا معقولا من التنوع والمرونة اي تسهيل التحرك من قطاع اقتصادي الى اخر ومن فرع صناعي الى اخر، كاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية ،لذا تشكل تنمية القدرات الانتاجية في القطاع الصناعي عاملا اساسيا في تحقيق نمو الاعتماد على الذات وتجنب الاعتماد المفرط على العالم الخارجي .

ولغرض زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من جهة وزيادة مصادر الدخل لغرض تنويع الهيكل الاقتصادي من جهة اخرى يجب اتباع ما يلي:

ــاعادة النظر في بعض التشريعات والقوانين والاجراءات الادارية النافذة، لغرض معالجة المشكلات والصعوبات التي يعاني منها القطاع الصناعي من اجل زيادة الانتاج ورفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي

ــاعادة تأهيل الشركات الصناعية من خلال تحديث المكائن والمعدات وتوفير المواد الاولية سواء المستوردة او المحلية

ــزيادة دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على دعمها من خلال توفير المواد الاولية لهذه الصناعات وتقديم الاعفاءات الضريبية لها وذلك لأهمية هذه الصناعات في زيادة القدرة الانتاجية من جهة واستخدامها للمواد الاولية المتوفرة في البلد من جهة اخرى، فضلا عن امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

ــاستقدام الخبرات الوطنية الكفؤة وتشجيعها للعودة الى العمل في الشركات وتفعيل دورها في الانتاج الوطني، فضلا عن ارسال الاطر الفنية المتقدمة في دورات التدريبية وتأهيلية مجدية ونافعة على ان لا تأخذ هذه الدورات شكل الدورات الترفيهية

ــالاتجاه نحو اسلوب القطاع المختلط لا نشاء وادارة المنشآت الصناعية التي تحقق العديد من الغايات ومنها زيادة اطمئنان المستثمرين الافراد على استثمار في الشركات التي تمتلك الدولة جزء منها، وذاك لأهمية هذا القطاع في زيادة ارادات الدولة، اذ يمتاز اسلوب ادارة الشركات المختلطة بدرجة من الشفافية تفوق ما هو سائد في المشاريع الحكومية الخاصة ن ونلك لان هذه الشركات تخضع لرقابة دائرة الشبكات من جهة، ويقو م ديوان الرقابة المالية بمراقبة وتدقيق حساباتها من جهة اخرى

ــتوفير الحماية الوطنية للمنتوجات الصناعية وذلك بإيقاف الاستيراد

_اقرار مبدا الخصخصة ووضع برنامج مدروس لتنفيذها

_ اعطاء فرصة للمستثمر الوطني او العربي او الاجنبي لإنشاء مشاريع صناعية جديدة وتشغيل المنشآت.

تطوير القطاع النفطي :

يودي القطاع النفطي باعتباره قطاعا تصديري دورا مهم في مختلف النشاطات الاقتصادية ويعد عاملا اساسيا ومؤثرا في الدخل القومي وتوزيعه ومساهمته في تحديد الاستثمارات وتمويلها ومن ثم في تحديد اتجاهات التنمية، حيث يجب على القطاع النفطي الاعتماد على استراتيجية تكفي لتحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن للعوائد المالية فقط الى قطاع منتج للثروات يكون قطبا اساسيا لقيام صناعات متنامية مع تطوير قطاع زراعي حديث وفق اساليب وتقنيات متطورة اضافة الى تنشيط وتنمية قطاعي السياحة والخدمات مع الاستفادة من هذه العوائد في تنمية وتحسين القطاع النفطي ذاته، لذا فان دور القطاع النفطي في تعزيز التنمية وتحقيق التنويع الاقتصادي يمكن ان يتم من خلال ما يأتي:

_ اعتماد استراتيجية بعيدة المدى تأخذ بنظر الاعتبار واقع القطاع النفطي واحتياجات الاقتصاد.

_ العمل على اكتشاف احتياطات نفطية وغازية جديدة لتعويض النفط والغاز المنتج.

_ التأكيد على اهمية تشريع قانون نفطي واضح وشامل.

_ تحسين الوضع الامني وتقليل مخاوف الشركات لغرض بث روح الطمأنينة لدى المستثمر الاجنبي وتشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع.

تطوير القطاع السياحي:

يكسب القطاع السياحي اهمية لا تقل على باقي قطاعات الاقتصاد، اذ يحتل هذا القطاع المرتبة الاولى بين القطاعات الاخرى للعديد من الدول سواء كانت عربية (لبنان وتونس) او اجنبية (فرنسا واسبانيا)، كما انه يعد اسرع القطاعات الاقتصادية نموا وتظهر اهمية هذا القطاع اكثر في الاقتصاديات احادية الجانب اذ يعمل تطوير هذا القطاع على تنويع مصادر الدخل القومي، وتشير احصائيات منظمة السياحة العالمية الى ان ايرادات القطاع السياحي على المستوى العالمي بلغت حوالي (476) بليون دولار عام 2000، لذلك فان السياحة تعد قطاعا تصديريا له اهمية عالية في خدمات العالم التصديرية .

تطوير قطاع النقل والمواصلات:

لا يمكن لأي قطاع اقتصادي ان ينمو ويتطور دون وجود منظومة متطورة وفاعلة للنقل والمواصلات، فهو القطاع الذي يؤمن انسيابية حركة كل من المدخلات والمخرجات لأي عملية انتاجية، فالقطاع الصناعي والقطاع الانتاجي وقطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات لا يستطيع اي منهم ان يعمل دون ان يستند الى بنية تحتية للنقل والمواصلات فاعلة وكفؤة، ولهذا لابد من القيام ببعض الاجراءات الازمة لزيادة اسهام هذا القطاع الحيوي في تفعيل حركة الاقتصاد القومي لتحقيق المعدلات المطلوبة من النمو وبما يؤدي الى زيادة مصادر الدخل في اطار عملية تنويع الاقتصاد، **ومن هذه الاجراءات ما يأتي**:

ـ تطوير واقع حال الشركات العامة لقطاع النقل ورفع كفاءتها في مجال الادارة والتشغيل.

ـ تبني الدولة لإنشاء البنى التحتية لقطاع النقل وفسح المجال بين القطاع الخاص من اجل القيام بدورة في عمليات التشغيل وتقديم الخدمات.

ـ اعداد خطة شاملة لتطوير وتأهيل الموانئ.

ـ تعزيز دون الخطوط الجوية من خلال تطوير المطارات وتزويدها بالطائرات الحديثة، لغرض تلبية الطلب المتنامي على النقل بطائرات الخطوط الجوية.

ـ دعم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات والاعلام وتعزيز قدراتها التنفيذية اللازمة لتطبيق القواعد والتعليمات.

ـ اعتماد وسائل النقل الكبيرة التي تساهم في نقل أكبر كميات من السلع والبضائع او نقل المسافرين.

اصلاح القطاع المصرفي[1]:

نعكس اصلاح هذا القطاع في قدرة الاقتصاد على مواجهة المخاطر والصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، وعليه فان اصلاح القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص وتطوير اسواق المال تعتبر ضرورة ملحة كونها تهدف الى خلق انظمة مالية ومصرفية سليمة تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة مصادر الدخل، الامر الذي يؤدي الى تحقيق عملية التنويع الاقتصادي، ولغرض مواجهة التحديات التي تقف بوجه هذا القطاع لابد من اتباع الخطوات التالية:

[1]نفس المصدر السابق ص:24

ــ وضع خطة استراتيجية لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي وفق الامكانيات المتاحة وربط المصارف بشبكة اتصالات ومحطات طرفية مع البنك المركزي.

ــالتقيد بالمعايير المصرفية العالمية ومنها معيار كفاية راس المال والافصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف.

ــ تطور الوعي المصرفي من خلال القيام بحملة اعلامية للتعريف بمهام المصارف والخدمات التي تقدمها للجمهور وتساهم فيها كافة المصارف.

ــاحكام الرقابة على اداء المصارف من خلال المتابعة الميدانية والمكتبية لنشاطها منقبل السلطة النقدية وملاحظة التجاوزات الحاصلة على التعليمات المصرفية ومعالجتها اول بأول.

ــتأسيس مصرف جديد (نموذجي) يعمل باليات المصارف الحديثة على ان يراقب عمله من قبل الهيئة المصرفية ويدار على اساس مؤسسة ربحية كما يفضل ان يكون تأسيسه كقطاع مختلط.

ــ وضع خطة مستقبلية لتحقيق عمليات الادماج بين المصارف الخاصة للإنشاء وحدات مصرفية كبيرة الحجم يمكنها احتلال حيز مهم من العمل المصرفي المحلي، اضافة الى تطوير اداء العاملين في المصارف من خلال الدورات التي يقيمها مركز الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي.

المبحث الثاني: إمكانيات التنويع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول : نظرة عامة حول مؤشرات الاقتصاد الكلي

- 1 -**النمو الاقتصادي:**

تناولت الدراسات النظرية باستفاضة أهداف السياسة الاقتصادية ومن بين أهم أهدافها هو النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي تسعى إلية جميع الدول على اختلاف مشاربها الاقتصادية، والجزائر بحكم مراحل الاقتصادية التي مرت بها سعت جاهدة لتحقيق هذا الهدف، وشاهدنا تبنيها للاقتصاد الموجه بعد الاستقلال رغبة منها لتحقيق هذا الهدف والتحول الجذري في سياستها الاقتصادية بالاتجاه إلى اقتصاد السوق بعد الخلل الهيكلي في اقتصادها.

واختارت الجزائر هذا التحول بعد أزمتها الاقتصادية نظرا للتجارب الإيجابية للدول الرأسمالية في تحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي في بلدانها.

1- 1 –تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر2013 / 1990 :

تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة والمتعلقة أساسا بأسعار المحروقات، فالجزائر تعتمد على اقتصاد ريعي والمعتمد على المحروقات، وحتى الإصلاحات التي سعلت لها الجزائر وأنجزتها لم تخرجها من التبعية للمحروقات، الجدول التالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول 1: تطورات معدلات النمو الاقتصادي:

السنوات	نسبة النمو
2002	5.6%
2000	2,2%
2001	4,61%
2002	5,6%
2003	7.2%
2004	4.3%
2005	5.9%
2006	1.7%
2007	3.4%
2000	2%0
2009	1.6%
2010	3.6%
2011	2.8%
2012	3.3%
2013	2.8%

المصدر :البنك العالمي2013

من خلال ملاحظة الجدول السابق نلاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى وكذا من سنة لأخرى وذلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العا لم اليوم من تغيرات أسعار البترول.

و رغم كون النمو الاقتصادي موجب إلا أنه لم يتحقق إلا بفضل العوامل الخارجية، بينما تظل إنتاجية عوامل الإنتاج سالبة في الجزائر منذ 20سنة، إذ حسب دراسة لصندوق النقد الدولي في تقريره لشهر مارس2003 ، أن المشكل لا يكمن في نقص الاستثمار المادي ورأس المال البشري واللذان تطورا أكثر من تطور الإنتاج، ويبقى تفسير واحد هو النمو السالب للإنتاجية الإجمالية لعوامل الانتاج الاستعمال غير الفعال لعوامل الإنتاج.[1]

وبالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بمعطيات خارجية متعلقة أساسا بأسعار المحروقات، وقد أكد الصندوق النقد الدولي أن الجزائر تحتاج إلى تحقيق نمو في غير قطاع المحروقات بمعدل لا يقل عن .5% سنويا.

1 – 2 –التوازن ميزان المدفوعات:

إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وذلك في ظل الإصلاحات الاقتصادية، كان لها الأثر الكبير في تحول اهتمام الجزائر من الاعتماد على المحروقات كمورد أساسي وممول للاقتصاد الوطني حيت تشكل نسبة كبيرة من الصادرات إلى خلق قطاع توازي أهميته أهمية المحروقات، فعمدت الجزائر بتسخير سياستها المالية إلى دعم القطاعات الإنتاجية سواء أكانت خاصة أو ترجع ملكيتها للقطاع العام، وذلك بهدف رفع الكفاءة التصديرية لهذه المؤسسات الإنتاجية، فأحاطتها بمنظومة قانونية وتسهيلات جمركية كبيرة بالإضافة إلى مرافقة هذه المؤسسات في الميدان، وخلق فضاءات لتصدير هذه المنتجات في الأسواق الدولية.

وتراهن الجزائر على الصادرات خارج المحروقات وذلك بهدف خلق توا زن في نوعية الصادرات الجالبة للعملة الصعبة، وتفاديا لتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر منها ما يلي:

1عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2005 / 2004 .

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أنّه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية الدول[1] ،و يعرف ميزان المدفوعات على أنه ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة[2]، وميزان المدفوعات تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي سواء معاملات منظورة (سلع) أو معاملات غير منظورة(خدمات) أو تحويلات وحركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج[3]

ولميزان المدفوعات أهمية في تقييم الحالة الاقتصادية في دولة ما حيث أنه:

تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة[4].

يقدّم المساعدة للدول لتحسين وضعها الاقتصادي.

يساهم في تقييم التأثيرات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدول.

يساعد على توقع الأسعار الخاصة بالصرف، يوفر بيانات إحصائية عن العمليات المالية الخاصة باقتصاد كل دولة.

مؤشر الميزان التجاري:

[1]محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر , 1999 ,ص1

[2] **Josette PEYRARD**, **Gestion financière internationale**, **5ème édition**, **Vuibert**, **Paris**, **1999**, **p40**.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة , 2003 ص156

[4] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت , 1995 , ص. 91

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تحكم الدولة في توازناتها الخارجية، ويعرف على أنه بيان إحصائي يسجل إجمالي القيمة النقدية لتدفقات السلع التي تتم خلال فترة معينة بين المقيمين في بلد ما وبقية العا لم، ويتم التمييز بين الصادرات من جهة والواردات من جهة أخرى.

و بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على عائدات المحروقات والتي تشكل أو تفوق 97% من إجمالي الصادرات، وعلى اعتبار أن التغير في صادرات النفطية مرتبط ارتباطا كليا بمتغيرات خارجية، وتحكمها اتفاقيات والتزامات دولية كالتزام بنظام الحصص في منظمة الدولية لمصدري البترول، فإننا سوف نعتمد في دراستنا للميزان التجاري على الصادرات خارج المحروقات والتي عملت الجزائر جهودا كبيرة لترقيتها علما منها بضرورة خلق مصدر بديل لعائدات المحروقات، والتي تشهد تذبذبا كبيرا في الأسواق الدولية، ومن ذلك تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة1996 ، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية.

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

وهناك خمس مجالات إعانة مقررة:

- ✓ أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- ✓ التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- ✓ جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- ✓ تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
- ✓ تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.
- ✓ والشكل الموالي يبين تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

الشكل 1: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 1990 – 2013

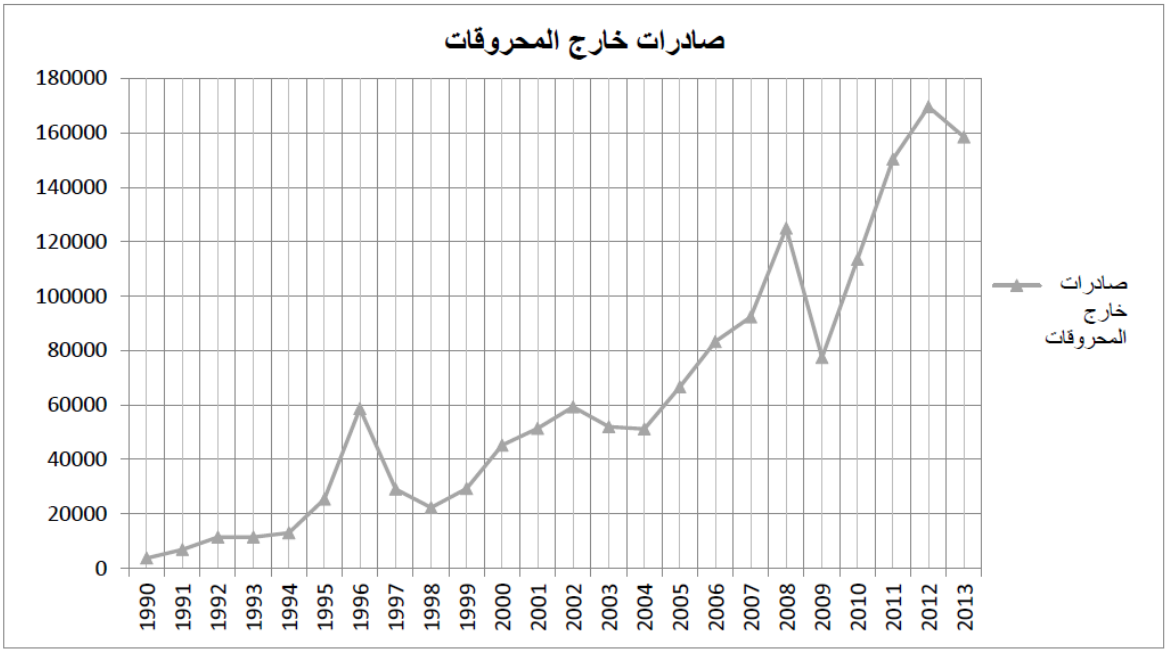

المصدر: من اعداد الباحثين.

شكلت تطور الصادرات خارج المحروقات تذبذبا وحالة من غير الاستقرار كما هو موضح في الشكل السابق، ولكن الملاحظ أنه ابتداء من توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي شهد منحي الصادرات خارج المحروقات ميلا نحو الارتفاع وقد وبلغت نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات باتجاه الاتحاد الأوروبي % 66.89 من مجم وع صادراتها خارج المحروقات خلال2007 ، وتمثل المنتوجات الصناعية المصدرة والمعفية كليا من الحقوق الجمركية نسبة70 ، % 93من مجموع صادراتنا باتجاه الاتحاد الأوروبي مسجلة بذلك ارتفاعا ب64 ، % 23خلال 2007 مقارنة ب 2006 وأهم المواد المصدرة في 2007 هي مشتقات المحروقات والمواد المنجمية والنفايات الحديدية وغير الحديدية.

إلا أنه رغم الارتفاع المسجل في الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لا تشكل إلا جزء يسير جدا من إجمالي الصادرات الكلية ولا تغطي احتياجات الاقتصاد الوطني في حالة تعرض أسواق الدولية للمحروقات لضربة شديدة قد تؤدي فيما بعد إلى أثار سلبية.

1 – 3 –التضخم :

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بمؤشر سعر المستهلك(CPI) ، المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في

الأسعار في بلد معين .تبين تقارير مؤشر سعر المستهلك (CPI) التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة .

ويسمى مؤشر سعر المستهلك أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة، وتقوم على استخدام سنة معينة للمقارنة تسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لك ونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة . والشكل الموالي يبين تمثيل بياني لمعدل المضخم.

الشكل 2 : تمثيل بياني لمعدل المضخم بالجزائر 1990-2013:

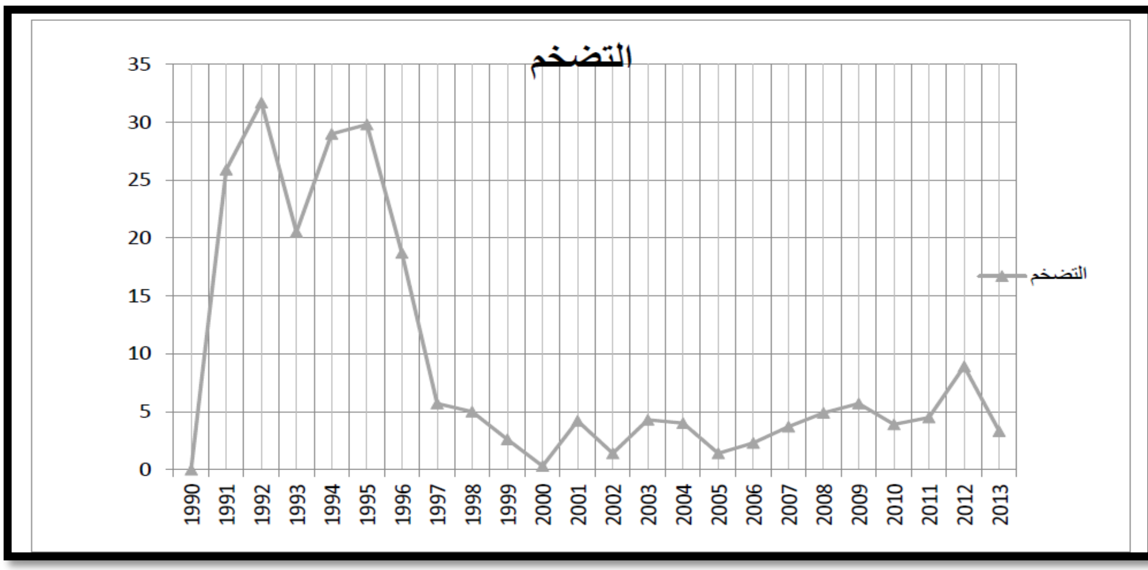

المصدر :من اعداد الباحثين.

من الشكل السابق نلاحظ المعدلات الكبيرة للتضخم في الجزائر في فترة التسعينيات والتي تميزت بالإصلاحات الاقتصادية فمعدل التضخم قد بلغ مستويات عليا أقصاه كان خلال سنة1992 ، حيث بلغ أكثر من% 31 ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة، وإلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى. ومن خلال ملاحظة معدل التضخم خلال الفترة 2013 - 1996 يتبين لنا وصول معدل التضخم إلى % 0.3 سنة 2000 وهو معدل قياسي كأدنى حد تعرفه الجزائر منذ سنة1990 ، وتفسر أسباب هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الجزائر في إطار برنامج الاقتصادي وذلك بتقليص الم وازنة العامة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وبداية العشرية الثانية من الإصلاحات شهدت نسب التضخم ارتفاعا وهذا راجع لسببين، الأول وهو الارتفاع الذي شهدته مواد الغذائية في

الأسواق الدولية والذي أثر سلبا على الرقم القياسي للاستهلاك، والثاني السياسة المالية التوسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي لتصل إلى أعلى مستوي لها سنة 2012 إلى8.9 بالمئة .

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

التوزيع القطاعي ومساهمته في إجمالي الناتج الداخلي بالجزائر للفترة:2000 – 2013

يظهر الجدول الموالي التوزيع القطاعي للناتج الداخلي، والقيمة المضافة لكل قطاع من حيث القيمة ونسبة مساهمته.

الجدول 2: التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالجزائر للفترة 2017 – 2013:

القطاع	بالمبالغ					بالنسب				
	2013	2014	2015	2016	2017	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	4968.0	4657.8	3134.2	3025.6	3608.8	29.8%	27.0%	18.8%	17.4%	19.1%
القطاعات الأخرى	10440.2	11328.7	12214.2	13042.0	13898.9	62.7%	65.8%	73.1%	74.9%	73.5%
الفلاحة	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2318.9	9.9%	10.3%	11.6%	12.3%	12.3%
الصناعات خارج المحروقات	771.8	837.7	904.6	975.7	1037.0	4.6%	4.9%	5.4%	5.6%	5.5%
بناء واشغال عمومية	1627.4	1794.0	. 1917.2	2069.3	2213.6	9.8%	10.4%	11.5%	11.9%	11.7%
خدمات خارج الادارة العمومية	3849.8	4186.4	4546.6	4837.8	5153.9	23.1%	24.3%	27.2%	27.8%	27.3%

خدمات الادارة العمومية	2551.2	2738.4	2910.7	3018.9	3175.5	15.3%	15.9%	17.4%	17.3%	16.8%
حقوق ورسومات على الواردات	1239.7	1242.1	1353.7	1339.1	1398.9	7.4%	7.2%	8.1%	7.7%	7.4%
اجمالي الناتج الداخلي	16647.9	17228.6	16702.1	17406.7	18906.6	100.0%	100.0%	100.0%	100.0 %	100.0%
الناتج الداخلي الحقيقي	14096.7	14490.2	13791.4	14387.8	15731.1	/	/	/	/	/

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2017

يظهر الجدول أعلاه أن الناتج الداخلي الخام تميز بالتذبذب خلال الفترة 2017 – 2013 حيث سجل سنة 2013 16647.9 مليار دج بنسبة نمو في الحجم الحقيقي قدرت ب% 2.8 ، هذا وعرف النشاط الاقتصادي تباطؤ في النمو بسبب تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات، في حين سجل الناتج الداخلي الإجمالي سنة 17228.6 2014 مليار دج بنسبة نمو في الحجم الحقيقي % 3.8 وقد توسع النشاط الاقتصادي في هذه السنة بسبب الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات والبناء والفلاحة، وقد تواصل توسع النشاط الاقتصادي في سنة 2015 على نفس وتيرة سنة 2014 بفضل نفس الأسباب السالفة الذكر في سنة 2014 حيث بلغ إجمالي الناتج الداخلي 16702.1 مليار دج بنسبة نمو 3.7 %، هذا وقد ارتفع إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2016 ليبلغ 17406.7 مليار دج، لكن سجل ت ا رجع في نسبة النمو حيث بلغت % 3.3 وهذا بسبب تباطؤ النمو في القطاعات خارج قطاع المحروقات، وفي سنة 2017 عرف النشاط الاقتصادي تباطؤ والمقاس بنمو الإنتاج الداخلي وهذا بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات، من حيث القيمة قدر إجمالي الناتج الداخلي 18906.6 مليار دج ولم يكن نموه من حيث الحجم إلا ب % 1.6 وهو أضعف نسبة نمو خلال فترة الدراسة 2013-2017.

وبالرجوع إلى مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي نجد أن قطاع المحروقات سجل أعلى نسبة مساهمة في سنتي 2013 و 2014متبوعا بقطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة ليأتي قطاع الفلاحة ثم يليه قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية، لكن الأمر اللافت للانتباه هو تسارع وتيرة النمو في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي حيث ارتفعت من 10440.2 مليار دج سنة 2013 إلى 13898.9 مليار دج وتعود أسباب هذه الزيادة إلى الإجراءات التحفيزية التي أقرتها الحكومة لتشجيع التنوع الاقتصادي خارج المحروقات بالإضافة إلى عدة نقاط تم تسجيلها في القطاعات الآتية:

1-قطاع الفلاحة:

سجلت ارتفاعا في نسبة المساهمة في الناتج الداخلي خلال فترة الدراسة 2013-2017 وهذا ا رجع لارتفاع نسبة نمو أغلب المحاصيل الز ا رعية خاصة الخضر الجافة والحمضيات والحبوب، واللحوم الحمراء والبيضاء والتمور.

قطاع البناء والأشغال العمومية

عرف تطو ا ر ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة حيث انتقل من 1627.4 مليار دج سنة 2013 إلى 2213.6مليار دج سنة 2017 مدعوما بالنفقات العمومية لفائدة قطاع السكن والذي أولت له الحكومة اهتمام خاص في جميع الب ا رمج والصيغ السكنية، بالإضافة إلى المستوى العال للنفقات العمومية في البنى التحتية كالطريق السيار، مطار الج ا زئر الدولي، جامع الج ا زئر وهو ما سمح بتوسع النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية.

2-قطاع الصناعة:

شهد قطاع الصناعة نسبة مساهمة في الناتج الداخلي متزايدة من سنة لأخرى حيث قفز من771 مليار دج سنة 2013إلى 1037 مليار دج سنة 2017 وهذا ا رجع إلى معدلات النمو الإيجابية لبعض فروع النشاط الصناعي وتطورها لا سيما الصناعات الغذائية، والطاقة والماء، ومواد البناء.

3-قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة:

سجل قطاع المحروقات انخفاضا في نسبة المساهمة في الناتج الداخلي بداية من سنة 2013 إلى سنة 2013، حيث انخفض من نسبة مساهمة ب % 29.8 سنة 2013 إلى % 17.4 سنة 2016 وهذا ا رجع إلى الانخفاض في الإنتاج من

جهة والهبوط الحاد في الأسعار العالمية للبترول، وارتفعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي في سنة 2017 إلى 19.1 %وهذا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول، وتحسن الأسعار عند التصدير.

انطلاقا مما سبق يتضح جليا أن الاجراءات الحكومية ال ا رمية إلى رفع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي قد أتت ثمارها خلال فترة الدراسة2017 - 2013 ، لكن لازالت في حاجة إلى الدعم وتحيين القوانين والاجراءات التنظيمية الرامية إلى التنويع القطاعي، لأن الاقتصاد الوطني لا زال يعاني من عدم التنويع القطاعي. وتركيزه على قطاع المحروقات الغير مستقر

المطلب الثالث :الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتضخم:

أ –تأثير التضخم على النمو الإقتصادي:

تباينت آراء الاقتصاديين بشأن أثر التضخم على النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن أثره سلبي لأنه يؤدي إلى نشوء حالة من عدم التأكد بخصوص الأوضاع الاقتصادية المستقبلية فينخفض حجم الاستثمار، كما تتأثر قرارات المدخرين لاسيما عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لمدخراتهم، ويتأثر أيضا أصحاب الدخول المتمثلة بالرواتب والأجور فيقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم مع الارتفاع المستمر في الأسعار.

ويرى آخرون أن التضخم ربما يشكل دافعا للتنمية الاقتصادية، لأن تخلف معدل الأجور عن ملاحقة الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي لاسيما عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

في الحقيقة إن صحة كل رأي مما سبق يتعلق بأمور عديدة أهمها طبيعة التضخم وهل هو من النوع المتزايد بسرعة (تضخم ماشي أو راكض أو جامح) أم من النوع المتزايد ببطء (تضخم زاحف)؟، فالنوع الأول ضار بعملية التنمية الاقتصادية نظرا لما يحدثه من اضطرابات سياسية واجتماعية ومن حالة عدم ثقة بالأحوال الاقتصادية المستقبلية، أما النوع الثاني فمع سياسات اقتصادية حكيمة تتمثل في إجراءات علاجية يكون التضخم دافعا للنمو الاقتصادي عن طريق التأثير على قرارات الاستثمار والادخار والأجور.

ب –تأثير التضخم على أصحاب المداخيل الثابتة:

إن الارتفاعات المتتالية للأسعار في ظل ضعف مرونة مداخيل أصحاب المرتبات والأجور وحاملي السندات، يؤدي إلى تناقص القيمة الحقيقية لهذه المداخيل خصوصا في المدى القصير، وحتى في المديين المتوسط والطويل فإن الرفع من الرواتب والأجور أو أسعار الفائدة على السندات لن يسير بنفس وتيرة ارتفاع الأسعار، وهو ما يؤدي إلى تناقص القدرة الشرائية خصوصا لهذه الفئات بالذات التي تشكل النسبة الأكبر في المجتمع وما ينجر عنها من آثار اجتماعية مدمرة (زيادة حدة الفقر، الآفات الإجتماعية...إلخ)

ج –تأثير التضخم على أصحاب المشاريع:

يختلف الوضع نوعا ما بالنسبة لهذه الفئة مقارنة بالفئات السابقة، لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، وذلك لكون هذه المداخيل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل ارتفاع الأسعار، وتكمن المفارقة هنا في فكرة أن ما يصح على المستوى الجزئي قد لا يصح على المستوى الكلي، فزيادة أسعار السلع في ظل ثبات التكاليف الأخرى (على المدى القصير) يؤدي إلى تعظيم ربح المؤسسات الإنتاجية مما يوهم بأنه سيؤدي إلى ارتفاع الإستثمار ومنه الزيادة في الإنتاج الوطني، إلا أنه على المستوى الكلي قد يترجم الإرتفاع العام للأسعار إلى تحقيق أرباح لفئة معينة صغيرة من المجتمع (المنظمون وأصحاب رؤوس الأموال) والتي قد تسعى فعلا إلى زيادة الاستثمار، ولكن هذه الزيادة قد تكون على حساب انخفاض القدرة الشرائية لفئة كبيرة (الأجراء) مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومنه انخفاض في نشاط المؤسسات الإنتاجية، وبالتالي دخول الاقتصاد في مرحلة انكماش على المديين المتوسط والطويل، وبذلك قد يصبح الارتفاع العام للأسعار في غير صالح المؤسسات على المستوى الكلي لذا نجد من أولى اهتمامات الدولة أنها تسعى إلى الحد من التضخم ومحاربته، بل في بعض الأحيان نجد ممثلي أرباب العمل يحثون الحكومة على كبح ارتفاع الأسعار أو تأييد فكرة رفع القوة الشرائية للأفراد.

د –تأثير التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم في المديين المتوسط والطويل إلى توجيه رؤوس الأموال نحو فروع للنشاط الاقتصادي على حساب فروع أخرى[1]، فارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الانتاجية الاستهلاكية أو التي تتمتع بطبيعة المضاربة (كالمضاربة في الأراضي والعقارات)، ستجذب إليها رؤوس الأموال على حساب بقية القطاعات (كالصناعات الأساسية

[1]– محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002 ،ص321.

والثقيلة) التي تتحمل عبء ارتفاع التكاليف وقلة الطلب على منتجاتها، وفي الوقت نفسه لا تجد رؤوس الأموال الكافية للاستمرارية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى اختلال في الهيكل الإنتاجي.

هـ –تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:

إن ارتفاع حجم المداخيل النقدية يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال سواءً على السلع المحلية أو المستوردة، وفي حالة عجز الآلة الإنتاجية المحلية على مواكبة تلك الزيادة في الطلب (عدم مرونة)، فإن فائض الطلب يتوجه نحو المنتجات المستوردة مما يؤدي إلى امتصاص جزء من الموارد المتاحة من النقد الأجنبي، وإذا كان الاستيراد مقيدً ا فسيرتد ذلك بزيادة الطلب على السلع المحلية (خصوصا البديلة للواردات) فترتفع الأسعار .بناءً على ما سبق يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات، فزيادة الطلب في ظل عدم مرونة الآلة الإنتاجية المحلية سيرفع من الميل الحدي للاستيراد وتقل معه مقدرة الاقتصاد على التصدير، وتهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية، فترتفع أسعار السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير، وبذلك يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها للإنتاج[1] .

العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:

تعتبر علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري علاقة طردية، وهذا يعني ان معدل التضخم يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر، لذلك فان التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالبا زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاع النشاطات الأخرى، من جهة أخرى زيادة في الواردات لمقابلة الزيادة في الطلب.

---

[1]– سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص46.

خلاصة

تسعى هذه الدراسة إلى التطرق للتنويع الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة 2000 إلى غاية 2019، وذلك من خلال إبراز أثر القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على حوالي 98 % من الإيرادات النفطية، هذا الأخير جعل منه مرهون بتقلبات أسعار النفط، وحسب الدراسات الأدبية فان الاعتماد الشبه التام على مورد واحد قد يعرقل مسار النمو الاقتصادي من مختلف جوانب، وهذا ما اوجب على الجزائر بتنويع اقتصادها، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ما بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي مقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات، كما وضح لنا تقدير النموذج الفلاحة ليس له معنوية وهذا هو القطاع المعول عليه فيما يخص القطاعات الغير النفطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد لناهذه الدراسة إلى تحليل وضعية قطاع الفلاحة ومكانة الإنتاج الفلاحي في الإقتصاد الوطني،

الفصل الثاني

مساهمة القطاع الزراعي

في التنويع الاقتصادي

تمهيد:

تعد مسالة التنمية الاقتصادية والمحافظة على النمو الاقتصادي الشغل الشاغل للدول والهيئات ذلك لان تحقيق التنمية الاقتصادية هي الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه معظم الدول وهو المقياس الأهم في تصنيف تلك الدول. لقد أدركت جميع دول العالم أهمية القطاع الزراعي كقطاع تنموي بديل لباقي القطاعات وعلى رأسها قطاع المحروقات خصوصا الدول النامية على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية وفي الجزائر يعد القطاع الزراعي ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد الوطني إلا انه لم يحظ باهتمام كبير من قبل المختصين لاسيما فيما يخص المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة.

المبحث الأول: التنمية الزراعية في الجزائر

في ظل استمرار العجز الغذائي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه كان لابد من الدولة من وضع سياسات الاقتصادية للقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية والإصلاح الاقتصادي للوصول إلى التنمية الفلاحية.

المطلب الأول :ماهية التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

1_مفهوم التنمية الزراعية:[1]

يقصد بالتنمية الزراعية على أنها كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج ألفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية وعرفت كذلك على أنها العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن ، كما يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهم معا.

2_أهداف التنمية الزراعية:

بما أن التنمية الزراعية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وأهدافها تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية فهي تهدف إلى:[2]

–زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو والناتج والإنتاجية الزراعية.

–زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الموارد.

1- سالم النجفي, التنمية الاقتصادية الزراعية, جامعة الموصل ط 2 سنة 1987, ص202.

2 - غردي محمد ,القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011-2012 ص9.

–خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة.

–رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية وتحقيق مستوى الملائم في الخدمات الاجتماعية.

–تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمر من خلال العمل على الإنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزر اعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في الآلات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية.

–التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي؛

–التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسين هما:

توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيق

ــ تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

–العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات

–توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مدا خيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

المطلب الثاني: مقومات وإمكانيات التنمية الفلاحية في الجزائر

نظرا لأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية والبعد الاجتماعي لها أدت إلى تركيز الدولة والحرص على تحقيقها ولهذا سوف نعرج عن إمكانيات ومقومات الجزائر للتنمية الفلاحية وتتمثل فيما يلي:

الموارد الطبيعية:

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته، والمتمثلة في (الأرض، المياه، المعادن....)، وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى[1].

وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي[2]:

الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل لقاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية التوسع الأفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)،

حيث تقدر مساحة الجزائر 238مليون هكتار منه 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي وهي مصنفة الى 4 أقسام وهي:

الأراضي الزراعية القابلة للزراعة: وتتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي الغير مستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها، وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 05 سنوات والتي تحولت إلى مراعي، مروج طبيعية ومجاري.

[1]–لزعز علي، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة، مقال منشور في مجلة أفاق,العدد 4 الصادرة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة 1998 ص38

2 -غردي محمد ,القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011–2012- ص 21 -22- 23

أراضي صالحة للزراعة: وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية أو الأشجار المثمرة والأراضي المعشوشبة، أراضي مستريحة، مروج طبيعية، كروم، الزراعة المثمرة.

اراضي المساحة المحصولية: تتمثل المساحة المحصولية، في مساحة الارض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي. ان التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوص القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الاراضي الصالحة للزراعة، الا انها تطبق في اغلب أراضي الدورة الاحادية أي زراعة محصول واحد خلال سنة وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.

الأراضي المسقية: إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الإنتاج، وهذا بفضل التكثيف الزراعي، وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف، ولهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية. نلاحظ هناك تطور في مساحة الأراضي المسقية وهذا بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية، حيث تم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة وهذا عن طريق حفر الآبار العميقة وإنشاء السدود الصغيرة، وتبقى هذه الأراضي المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه، حيث من الممكن تجهيز وسقي مساحة مليون هكتار على مدى السنوات القادمة .[1]

والشكل التالي يوضح المساحة الأرضية للجزائر بين الفلاحية والغابية:

الشكل 3 :توزع المساحة الأرضية للجزائر

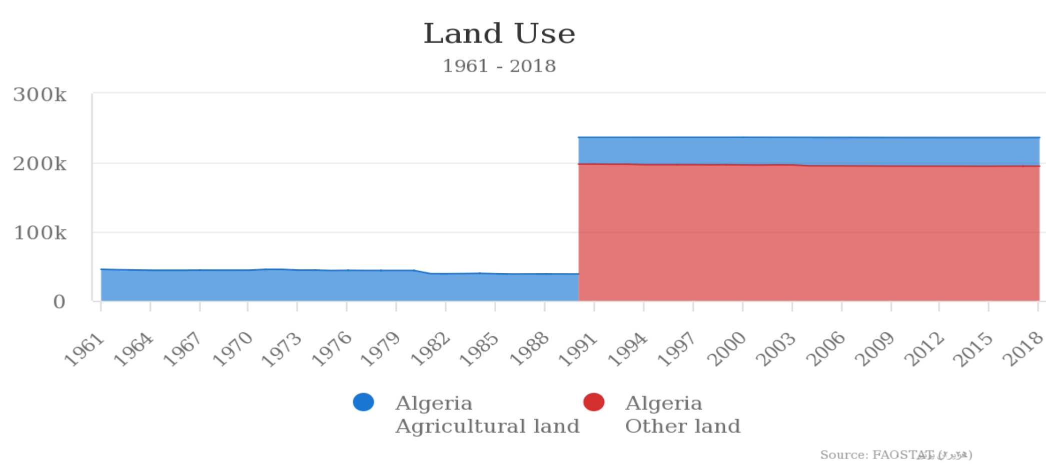

المصدر:http://www.fao.org/faostat/ar/#country/4

[1]– عياش خديجة،سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،2011.2010،ص25.24

الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما انها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، وفي هذا المجال تمتلك الجزائر موارد معتبرة يمكن تقسيمها بحسب مصادرها الثلاثة الى :

-الموارد المطرية:

حيث يغطي الإقليم الجزائري مساحة قدرها 741.381.2كلم .غير أن نسبة كبيرة منها صحراء حيث تنسب إلى 90% ويكاد ينعدم فيها التساقط . ويعتبر تقلب الطقس في الجزائر قيد يجب أخذه بعين الاعتبار عند التفكير في مجال الشرب. فان تأثيرها السلبي على تلبية الحاجيات الأساسية للمواطن من الماء في الإنتاج الفلاحي سيكون أكيدا عندما تكون كمية الأمطار المتساقطة غير كافية وغير منتظمة في بعض المناطق من الوطن . كما يتميز تساقط الأمطار في الجزائر بعدم انتظام الأمطار حيث يقدر حجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر ب 12.4 مليارم. إلا إن هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال الجزائر وتتركز بمقدار 90% في المنطقة التلية وحدها. بالنظر إلى ذلك لاتستغل الأحواض المستجدرة في الهضاب العليا سوي10% من المياه الناتجة من تساقط الأمطار . في حين تعود المناطق الصحراوية سوي كميات ضئيلة جدا.[1]

الموارد الجوفية:

تقدر جملة المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر ب7مليار متر مكعب في السنة. 2مليار مكعب في السنة متواجدة في شمال البلاد وتستغل بنسبة تفوق90% و5مليار متر مكعب في السنة موجودة في الجنوب والتي لاتستغل منها سوى 1.7 مليار متر مكعب في السنة. وعموما تشير التقديرات العلمية إلى وجود طبقة مائية و23000 بئر عميق و9000 ينبوع بالإضافة إلى 60000 بئر صغير. تجلب كلها من المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات.

[1]- محمد بالغالي،عامر مصباح، التخطيط الإستراتيجي للموارد المائية الأبعاد القانونية والتنظيمية والأمنية سياسية تسيير الموارد المائية،دار الكتاب الحديث، طبعة1،ا لقاهرة،2012 ص28

الموارد السطحية:[1]

تشمل المجاري المائية المتجمعة في شكل أنهار وأودية يزداد منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والثلوج والتي تغذيها ينابيع متجددة، وتقدر الموارد المائية السطحية ب 12.7 مليار متر مكعب في السنة موزعة جغرافيا على شمال ب 11.9 مليار متر مكعب، وفي الجنوب 0.8 مليار متر مكعب، وتضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا مائيا تقع ضمن ثلاث مجموعات : الأولى هي الأحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط وتتسع لنحو 10.92 مليار متر مكعب والثانية أحواض الهضاب العليا وتتسع لنحو 997 مليون متر مكعب والثالث الأحواض الصحراوية وتتسع لنحو 800 مليون متر مربع .

ا_تحلية مياه البحر:

نتيجة الحاجة المتزايدة للمياه والتي من المتوقع أن تتضاعف مرتين ونصف، لجأت الدولة الجزائرية التحلية مياه البحر كوسيلة ممكنة لتعزيز أمن إمدادات المياه أين برمجت 21 محطة تحلية منذ عام2002 في إطار برنامج الطوارئ ذلك الحين تم الانتهاء من 13 محطة مياه ذات سعة كبيرة نتيجة ارتفاع نسبة تلوث المياه في بعض الأماكن أطلقت منها 4 محطات قيد التشغيل في الجزائر العاصمة والتي ينبغي أن توفر في نهاية المطاف 2.3 مليون متر مكعب يوميا، كما يبلغ حاليا حجم المياه التي يتم حشدها في عملية تحلية مياه البحر حوالي 111.45 مليون متر مكعب سنويا في حين الحجم الباقي والمقدر بحوالي 105.85 مليون متر مكعب سنويا تنتجه محطات تحلية مياه البحر الكبيرة .[2]

ب معالجة المياه المستعملة:

تبقى معالجة المياه المستعملة ف الجزائر ضعيفة جذا، بحيث يتم صرف مياه البحر بالنسبة المجتمعات السكانية الساحلية، وفي الأودية بالنسبة لباقي التجمعات، ولقد بلغ الحجم الإجماليللمياه المستعملة الملفوظة (أي المصروفة في الوسط الطبيعي) سنويا ب 600 مليون م 3، 10 % منها فقط يتم تصنيفها ومعالجتها (تقريبا نسبة شبه منعدمة)، وبلغت الإحصائيات والأرقام في مجال معالجة المياه المستعملة في الجزائر نجد مايلي :[3]

_عدد محطات التصفية المستغلة هي 15 محطة، حيث بلغ حجم المياه المستعملة المصفاة (أي قدرات التصفية)ب 160000 م /اليوم، أو ما يعادل 58 مليون م في السنة.

---

[2]– قصور مريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة عنابة، 2012، ص147

1– كمال روابنية، مداخلة:دور الزراعة في إدراك الاستدامة المائية في الجزائر، جامعة ياجي مختار، ص3

[2]– محمد بلغالي، عامر مصباح، مرجع سبق ذكره،ص43.42

الفصل الثاني ـــــــ

أن المساحة الإجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة تقدر ب 5.1 مليون هكتار منها 2.1 مليون هكتار في الشمال و300 ألف هكتار في الصحراء.

-2الموارد البشرية[1]:

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع. حيث بلغت القوة العاملة حوالي 4.25 % سنة 1995 وقد تناقصت هذه النسبة إلى 8.21 % سنة 2008 وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي والهجرة من الأرياف خاصة خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني

- 2-1**حجم قوة العمل الفلاحية**:

لم يعرف حجم القوة العاملة الزراعة في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا عن هذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا حيت أن حجم العمالة الفلاحية انتقل من5.90 ألف عامل في السنة 1990إلى 120 ألف عامل سنة 1999 إلشم , 26.221 ألف عامل سنة 2006 بنسبة زيادة 6.32 %و 36.84 % على التوالي، مع الذكر أن هناك زيادة كبيرة حدثت في عام 2000 و2001 , بسبب بداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه، وكذا تطبيق مخطط الإنعاش الوطني، مع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحة إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 13.27 %كأقصى حد، لتنخفض هذه النسبة إلى36.23 %سنة 2006 ،سبب زيادة العمالة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال 1العمومية والتجارة والخدمات . وبلغت النسبة في سنة 2016 الى 7.8% [2]

-2-2**حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها**:

يعتبر التكوين والتأهيل للفلاحين والأشخاص الذين يعملون في القطاع من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع وتوجيهه إلى الطرق السليمة لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، وذلك بمعرفة كيفية استغلال الوسائل الحديثة ومواد الصحة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى إستخدام الطرق الحديثة في تربية الحيوانات والدواجن، لذا عملت الدولة خلال تطبيقها للمخطط الوطني للتنمية

---

[1]غردي محمد مرجع سبق الذكر ص -25- 26 27

1-موقع الالكتروني لديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz

الريفية إلى تنمية هذا ال، من خلال تكوين وإعادة تكوين العديد من الكوادر في مختلف المستويات، وفتح مراكز للأبحاث، والقيام بالعديد من الملتقيات والندوات في كل المجالات الفلاحية

إن الدولة بذلت مجهودات كبيرة في تكوين الإطارات والمستثمرين الجدد والعمال والتقنيين ومساعدي التقنيين كل في مجال تخصصه, فنجد أن الإطارات كان تكوينهم مرتبط بعملية التنمية الريفية، التسيير، الإتصال وتقييم المشاريع، أما الفلاحين فكان تكوينهم يتعلق بعملية زراعة الحبوب، الري الفلاحي، الأشجار المثمرة، تربية الحيوانات، زراعة البقوليات والخضر، البيولوجيا النباتية والغابات، والمستثمرين كان تكوينهم في مجال وحداتهم الإنتاجية أو الخدماتية كل حسب مشروعه، أما التقنيين ومساعدو التقنين فكان تكوينهم في مجال زراعة الحبوب، الفلاحة الجبلية والصحراوية والإنتاج الحيواني، وفي مجال إستخدام المبيدات، والفلاحة العامة وحماية الغابات،

والشيء الملاحظ أن عدد المتكونين نقص مقارنة بالسنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بسبب لجوء الدولة إلى طرق جديدة في هذا ال تتمثل في تعميم الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية ونصائح في الميدان من طرف إطارات القطاع أو إطارات المعاهد المتخصصة ,فنجد مثلا خلال سنة2006 إن, 77100 فلاح تلقوا تكوينا ميدانيا في مزارعهم، وأن الأيام الإعلامية وصلت إلى 4786يوم والأيام التحسيسية إلى 1710 يوم، والزيارات الميدانية التوجيهية إلى32795 زيارة والتظاهرات العلمية والتقنية في كل لتخصصات الفلاحية إلى 145 تظاهرة

جدول 4 : جدول يوضح القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة (2017/2015)

السنوات	2015	2016	2017
القوى العاملة الكلية	11931.00	10845.00	10858.00
القوى العاملة الزراعية	4959.80	2545.19	2608.77

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية (المجلد رقم38،2018)

نلاحظ من خلال الجدول انخفاظ القوى العاملة الكلية والزراعية نظرا لنقص الاهتمام بالقطاع الزراعي وزيادة مستوى البطالة .

مستلزمات الإنتاج الزراعي: [1]

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان، ويحقق الأمن الغذائي والإستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى 1زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلي :

-3-1الآلات الزراعية:

عدد الجرارات الزراعية: بلغ متوسط عدد الجرارت الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2001 -2005 حوالي 79291 جرار، لترتفع عام 2006 إلى 102363 جرار وفي عام 2007 وصلت 103585 جرار ، والملاحظ هو الارتفاع في عدد الجرارات من عام لأخر حيث وصل عددها عام 2008 نحو 104529 جرار، وحتى عام 2015 نحو 108551جرار.

عدد الحاصدات الزراعية: عددها هو الأخر في تزايد والارتفاع حيث وصل عددها عام 2008 الى نحو 12650 حاصدة مقارنة ب 12554 حاصدة عام 2007 وب 12418 حاصدة عام 2006، ففي الفترة الممتدة من 2001الى 2005 يمكن ملاحظة أن عددها كان منخفض 9421 حاصدة فقط.

الأسمدة:

إنتاج الأسمدة الازوتية : انخفض إنتاج الأسمدة الازوتية بعدما كان إنتاجها (متوسط الإنتاج) خلال فترة 2001 - 2005نحو 24.1903 ألف طن أزوت الصافي إلى 00.900 ألف طن أزوت صافي في عام 2008، بإضافة إلى ثبات الإنتاج الأسمدة الأزوتية خلال الأعوام 2006، 2007و 2008 حيث استقر الإنتاج خلال هذه السنوات في 900 ألف طن

إنتاج الأسمدة الفوسفاتية: على العكس من الأسمدة الأزوتية فان إنتاج الأسمدة الفوسفاتية زاد وحقق بذلك ارتفاعا وصل إلى 800.00 ألف طن فسفور صافي عام 2008، مقارنة بمتوسط إنتاج الأعوام 2001-2005 التي وصلت إلى 803.24

[1]- قصور ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية ،سنة 2011-2012 ،جامعة باجي مختار عنابة ص154

ألف طن فسفور صافي والملاحظ كذلك وثبات واستقرار مستوى الإنتاج خلال السنوات 2006،2007و 2008 في 800.00 ألف طن فسفور صافي.

الجدول 5: تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2006–2017)

البيان	2006/2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الجرارات	102538	103635	105789	10851	110261	110968
عدد الحاصدات	10562	9619	9713	9785	9833	10140
إنتاج الأسمدة الازوتية	933.00	900.00	900.00	900.00	900.00	900.00
إنتاج الأسمدة الفوسفاتية	800.00	800.00	800.00	800.00	800.00	800.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية (المجلد رقم2018،38)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ارتفاع عدد الجرارات الزراعية من 103635جرار سنة2013الى 110968جرار سنة 2017 أي بنسبة تقدر ب5.3 %، كما بلغ ايضا عدد الحاصدات الزراعية سنة 2017 الى 10140 حاصدة، وهذا كله دليل على وجود تمويل زراعي على شكل عيني، كما بلغ انتاج الاسمدة الأزوتية 90000 طن وانتاج الاسمدة الفوسفاتية 80000 طن .

المطلب الثالث : العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوط به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية[1]:

1-يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي

[1]-: د باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح –، مجلة الباحث عدد /02 2003،جامعة الجزائر، 28ص109

الفصل الثاني ـــــــ

6-العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات» .فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

المبحث الثاني :اهمية القطاع الزراعي في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الاساسية، بهدف اشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، ويحتل القطاع الزراعي الصدارة من حيث الاهمية بين مختلف القطاعات الاخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها، وفي الجزائر تظهر الاهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وفي توفير المواد الغذائية الضرورية، وكذا مساهمته في التجارة الخارجية.

المطلب الاول :مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الاجمالي :

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج الوطني من دولة الى اخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والاهمية التي توليها لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي اهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، والذي يعتبر من اهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد.

الجدول والشكل المواليان يوضحان تطور مساهمة القيمة الضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وكذا خارج المحروقات. [1]

الجدول 6 : مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015):

السنوات	القيمة المضافة للزراعة (مليون دج)	النسبة في الناتج المحلي الاجمالي
2000	346171.4	9.0
2001	412119.5	10.5
2002	417225.2	10.1
2003	515281.7	10.6
2004	580505.6	10.2

[1] نفس المصدر السابق

8.2	581615.8	2005
8.0	641285.0	2006
8.0	708072.1	2007
10.1	931349.1	2009
9.0	1015258.8	2010
8.6	1183216.1	2011
9.4	1421693.3	2012
10.7	1640006.1	2013
11.1	1771495.6	2014
12.0	2013900.0	2015

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على Données statistiques « Les comptes économiques de 2000 à2014 », N°709 », ONS, juillet 2015 , p18

*معطيات سنة 2015 معطيات مؤقتة مأخوذة من النشرة الإحصائية الثلاثية رقم33 ، بنك الجزائر، مارس2016،ص26

الشكل 4 : تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خارج المحروقات للفترة 2000-2015

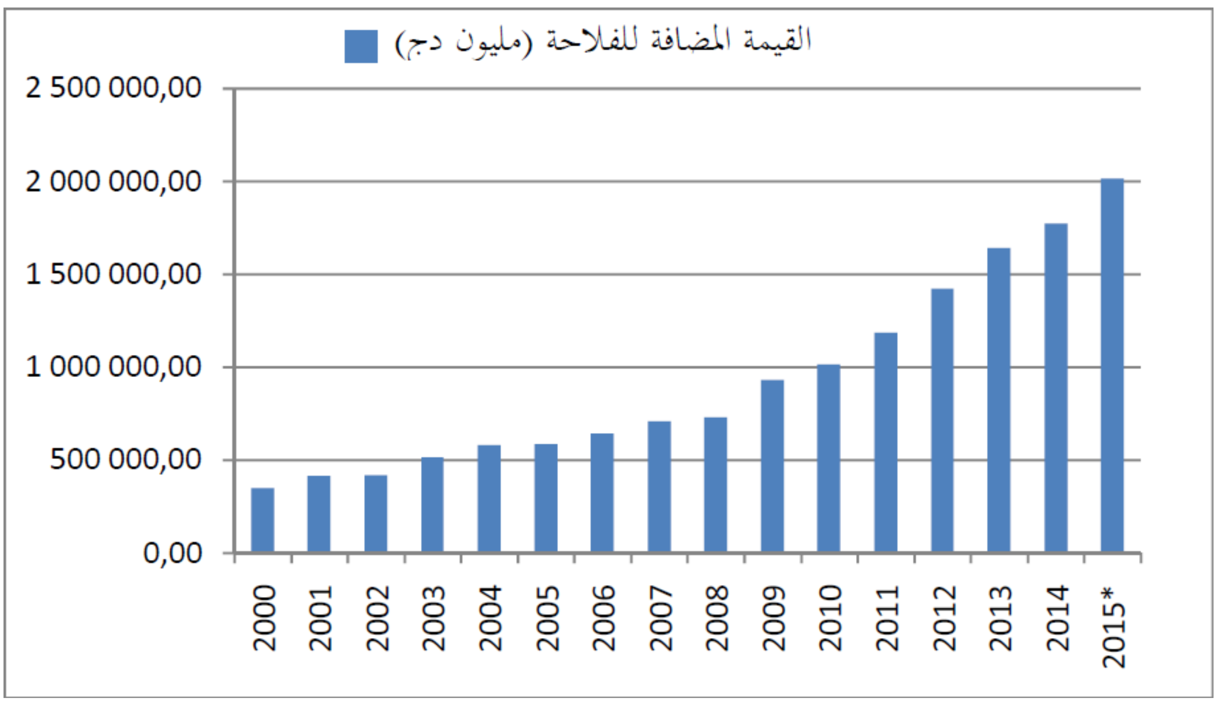

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال الجدول السابق أ ن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا كبيرا بين سنتي2000 و 2015بحيث انتقلت من حوالي 346 مليار دج إلى أكثر من 2013 مليار دج، وقد عرفت هذه القيمة تزايدا متواصلا خلال كل سنوات الفترة.

بينما فيما يتعلق بنسب هذه المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي في حال أخذ قطاع المحروقات بعين الاعتبار فقد بقيت طيلة الفترة 200-2015في حدود 8% و 12%باستثناء سنة 2008 التي عرفت فيها هذه النسبة تدحرجا إلى 7 بالمائة

ويعود سبب الارتفاع الكبير لقيم مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حجم الاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة، حيث استفاد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مثل القطاعات الاقتصادية الأخرى من تمويل حجم كبير من المشاريع الاستثمارية في إطار سلسلة البرامج التنموية التي قامت بها السلطات العمومية خلال الفترة2001 –2014 انطلاقا من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 بتكلفة حوالي 07 مليار دولار ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2006-2009 بتكلفة إجمالية قدرت بحوالي 180 مليار دولار، وصولا إلى البرنامج الخماسي التنموي 2010-2014 بمخصصات مالية قدرها حوالي 286 مليار دولار، حيث أن هّ حتى وإن عرفت هذه البرامج التنموية الكثير من النقائص على مستوى التنفيذ والتحكم في التكاليف إلا انها ساهمت في إحداث قفزة نوعية في قطاع الفلاحة من خلال تمويل ودعم الاستثمارات الاقتصادية ذات الطابع الفلاحي وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال دعم اقتناء الآلات والتقنيات الحديثة.

ولكن في مقابل التطور الملحوظ الذي شهدته القيم المضافة لقطاع الفلاحة لم نشهد نفس الارتفاع على مستوى نسب هذه القيم عند أخذ قطاع المحروقات بعين الاعتبار بل لاحظنا تدنيا في بعض سنوات الفترة، ويمكن تفسير هذا التباين بين تطور كل من قيم ونسب مساهمة القطاع الفلاحي بطبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات، ولكون صادرات المحروقات قد شهدت مستويات قياسية خلال نفس الفترة فقد ساهم قطاع المحروقات في الحد من تأثير نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وهذا ما يلاحظ مثلا سنة 2008 التي عرفت ارتفاعا قياسيا لعائدات المحروقات في حين كانت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي أصغر نسبة في في نفس السنة 7 بالمائة .

ولذلك فإن مساهمة القطاع الفلاحي تتضح بشكل أفضل من خلال متابعة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ومعدلات نمو القطاع خلال نفس فترة الدراسة. نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة الدراسة.

الجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات ومعدلات نمو القطاع الزراعي خلال الفترة 2000- 2015:

الجدول 7 : تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

السنوات	نسبة القيمة المضافة خارج المحروقات (بالمئة)	معدل نمو القطاع الفلاحي(%)
2000	15.5	-4.6
2001	16.6	12.8
2002	15.6	-1.2
2003	17.3	19.5
2004	17.2	5.4
2005	15.7	2.3
2006	15.5	8.1
2007	15.0	2.5
2008	13.5	-3.8
2009	15.2	21.1
2010	14.4	4.9
2011	14.0	11.6
2012	14.8	7.2
2013	15.7	8.2
2014	15.7	2.5
2015	16.5	13.6

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على Données statistiques « Les comptes économiques de 2000 à2014 », N°709 », ONS, juillet 2015 , p18

*معطيات سنة 2015 معطيات مؤقتة مأخوذة من النشرة الإحصائية الثلاثية رقم33 ، بنك الجزائر، مارس2016،ص26

الشكل 5: تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

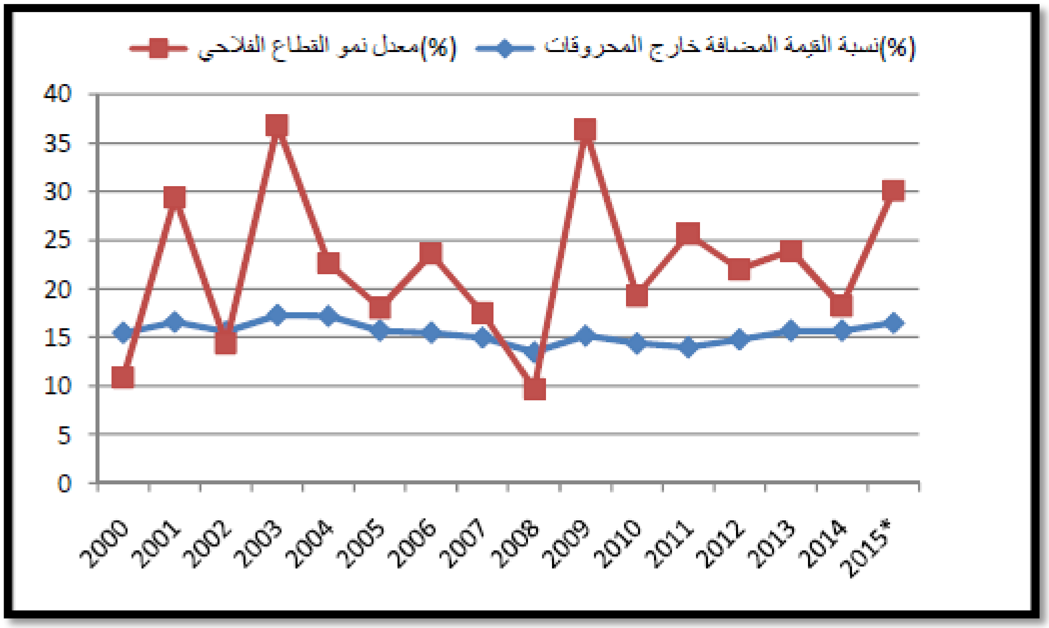

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 7

نلاحظ من خلال معطيات الجدول 7 والشكل المرافق له أن نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات هي نسب معتبرة خلال نفس الفترة، ويظهر أنها حافظت على البقاء عند نفس المجال بين القيمتين 13,5 % و17,3%.

في المقابل يلاحظ أن معدلات نمو القطاع هي معدلات متذبذبة ترتفع إلى معدلات كبيرة في السنوات التي تعرف مستويات مرتفعة لتساقط الأمطار ولكن في المقابل تنخفض بحدة إلى معدلات متدنية وحتى سالبة في السنوات الأخرى التي تعرف انخفاض كبيرا في مستويات تساقط الأمطار.

وعموما يمكن القول أن الاتجاه العام يشير إلى أهمية مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني تأكيدا لمعطيات الجدول السابق (الجدول رقم 7) التي أظهرت الارتفاع المتزايد للقيم المضافة من سنة إلى أخرى.

المطلب الثاني :مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب شغل :

تشكل مسالة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة وما نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية احدى اهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة في الجزائر، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستضل احدى اهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة

الجدول رقم 03 : مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل:[1]

يشتغل في قطاع الفلاحة حوالي 917 الف عامل بنسبة قدرت بحوالي 8 بالمئة من النسبة الاجمالية للعمال حسب احصائيات سبتمبر 2015 . ورغم ان قطاع الفلاحة يتميز بوجود عدد كبير من العمال الموسميين المرتبطين بطبيعة الظروف المناخية في الموسم الفلاحي الى ان السلطات العمومية تراهن على ان هدا القطاع للمساهمة بشكل كبير في امتصاص البطالة . وتسمح متابعة التركيبة النسبية للعمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بمعرفة المكانة التي يحتلها قطاع الزراعة في توفير فرص العمل والتشغيل.

الجدول والشكل المواليان يوضحان العدد والتركيبة النسبية للعمال في قطاع الفلاحة

الشكل 8 : العدد والتركيبة النسبية للعمال في قطاع الفلاحة

السنوات	عدد العمال في القطاع الفلاحي (الف عامل)	النسبة(%)
2000	873	10.04
2001	1312	15.31
2002	1412	16.11
2003	1617	17.07
2004	1381	14.54
2005	1610	15.92
2006	1171	11.74

[1] نفس المصدر السابق

2007	1252	12.13
2008	1242	11.77
2009	1136	10.50
2010	1034	9.69
2011	912	7.98
2012	1141	9.53
2013	899	7.84
2014	917	8.7
2015	965	8.89

المصدر: تقارير العمل والبطالة، اعداد مختلفة، الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل 6 : عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل

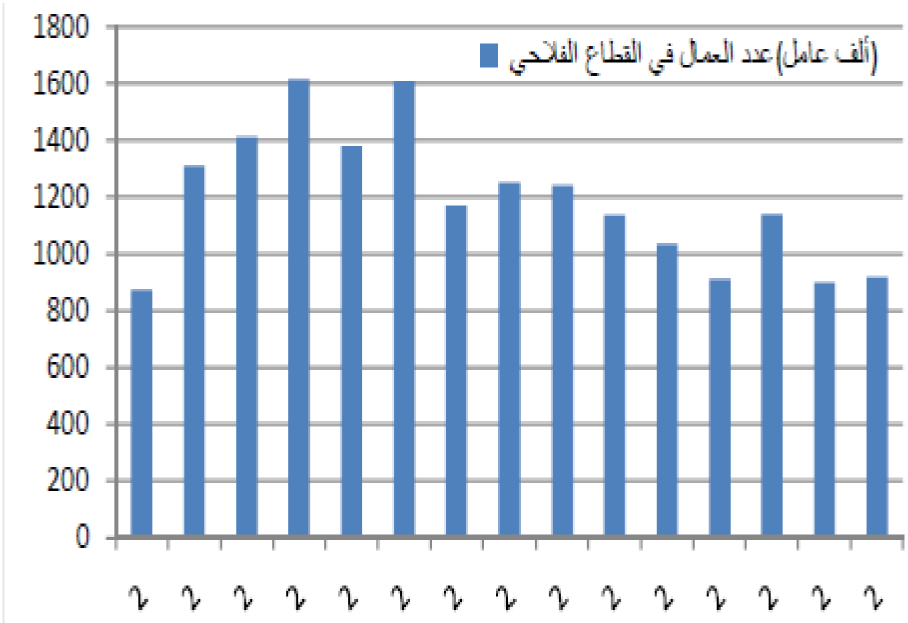

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03):

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن عدد العمال في القطاع الفلاحي قد تراوح خلال فترة 2015 بين 873 ألف عامل و1617 ألف عامل، كما يلاحظ أن سنتي 2004 و2006 مثلتا أفضل سنتين بتوظيف فاق 1600 عامل في حين عرفت سنتي2000-2014 أدنى مستويات التوظيف بأقل من900 ألف عامل.

وفي المقابل نلاحظ أن نسبة عمال القطاع الفلاحي من العمالة الإجمالية قد رافقت على العموم تطور عدد العمال في القطاع حيث أن هذه النسبة ترتفع تناسبا مع زيادة التوظيف والعكس

تبين هذه الملاحظات أن القطاع الفلاحي مازال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، حيث أنه في السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الأمطار يرتفع الإنتاج وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع، وتنخفض هذه المعدلات في السنوات التي تعرف ظروف مناخية صعبة وشح في تساقط الأمطار، بمعنى أن هناك عمالة ثابتة في القطاع تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل بينما باقي العمال فهم عمال موسميون فقط يتم اللجوء إليهم في السنوات التي تعرف وفرة كبيرة في الإنتاج.

المطلب الثالث : مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي [1]

بحيث يمكن تعريف الامن الغذائي على انه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا ،و بأسعار التي تتناسب مع دخولهم ،اما الكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية ع ن طريق انتاجها محليا

الجدول 9 : نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال فترة 2004-2011(الوحدة مليون ق)

السنوات	الانتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي بالمئة
2008-2004	3376.39	9.76	7722.58	11089.21	30.45
2009	5253.15	6.03	7925.19	13172.31	39.88
2010	4558.57	6.03	7925.19	12496.38	36.48
2011	3727.99	8.34	7946.15	11665.80	31.96

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، مجلد 32 ص 296

على الرغم من الحصيلة الانتاجية للحبوب سنة 2009 الا ان الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم تتجاوز نسبة 39.88 بالمائة وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الامن الغذائي لهذا المحصول كما انها بعيدة عن النسبة الموجودة من خلال الاصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000 ،كما تدل على ان اكثر من 60 بالمائة احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الاستيراد وهو ما يرهق ميزان المدفوعات وجعلنا عرضة للأثار السلبية لتقلبات الاسعار والازمات الاقتصادية كما ان حجم الانتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضفي اهمية بالغة وضرورية جدا للحفاض على احتياطي استراتيجي من الغذاء من اجل تحقيق الامن الغذائي، وهكذا اصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة ،بالإضافة الى عدم القدرة على توفير المادة الاولية

[1] من مذكرة التنمية الفلاحية وواقع القطاع الفلاحي الجزائري

للصناعات المحلية ،و هذا ما ادى الى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية، وتفاقم العجز الغذائي وزيادة المديونية الخارجية والتي تشكل عبئا متزايد على العجز في ميزان المدفوعات .

افاق المخطط الخماسي للمنتجات الغذائية (2015-2019):

قد استعرض السيد الوزير النتائج المحققة خلال الخماسي الاخير، حيث بلغت نسبة النمو في كل الشعب (بما فيها الفلاحة، الصيد البحري والغابات)،ما يعادل نسبة 11 بالمئة، مقابل تطور نسبة الاستهلاك لتبلغ 10 بالمئة، كما عرفت التنمية الريفية تنفيذ 10 الاف مشروع، حيث سمح الاستثمار في قطاع الصيد البحري بتوفير 12 الف منصب شغل، وقد تجاوزت قيمة الانتاج الفلاحي 39 مليار دولار سنة 2016 اي بارتفاع يقارب 32 بالمئة مقارنة مع سنة 2015، لقد تبنى قطاع الفلاحة استراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الانتاجية، مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول الى زيادة ملموسة في حجم انتاج الحليب والحبوب والخضار الطازجة والتمور واللحوم بأنواعها في افاق 2019 ،و ذلك بهدف تقليص عمليات استيراد المنتجات الغذائية والاتجاه نحو تفعيل تصدير المنتجات الفلاحية ،و هو ما يفسر المجهودات المبذولة من طرف الحكومة من خلال توسيع المساحات المسقية التي يتوقع ان ترتفع الى 2 مليون هكتار بحلول 2019.

وبخصوص التدابير التشريعية تطرق السيد الوزير الى بعض الاعفاءات الجمركية وكذلك احداث أتاوى على سفن صيد المرجان، وتدابير تهدف الى تشجيع الفلاحين للتسجيل في نظام التقاعد من اجل الحفاظ على ديمومة النشاط الزراعي

وفي سياق الدعم الزراعي أكد اعضاء اللجنة على ضرورة فرض رقبة صارمة على صرف الاموال في هذا الجانب والحرص على متابعة تنفيذ المشاريع الزراعية التي تحظى بدعم الدولة، الى جانب مراجعة سياسة القطاع الطويلة المدى، والعمل غلى ايجاد الاليات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية وتقليص الاستيراد الذي يكلف خزينة الدولة اموالا باهضة. [1]

---

[1] التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016،الجزائر، نوفمبر 2016 عن الموقع :
Consulte le :25/04/2017 http//www.apn.dz/ar/images/actualité-special/R-pre-projet-loi-finance-2016.docx

المبحث الثالث: السياسات والإصلاحات

المطلب الأول : مراحل السياسة الزراعية قي الجزائر:

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال الوطني العديد من الإصلاحات والتغيرات مست بصفة خاصة هياكل التنظيم واستخدام عناصر الإنتاج الفلاحي، ويتمثل هذا الإصلاح أساسا في تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وانعكاساتها على محيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل أهم هذه الإصلاحات في[1]:

1- نظام التسيير الذاتي : بموجب مراسيم مارس وأكتوبر 1963 والتي كانت تهدف إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية إنشاء نظام التسيير الذاتي وتأميم الأراضي الفلاحية حتى تنعكس كل ميولات وأهداف الفلاحين .الثورة الزراعية: إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي الفلاحية وانعدام الأرض بالنسبة للكثير من الفلاحين، بسبب انخفاض مستوى المعيشة وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المختلفة.

2-نظام إعادة الهيكلة الزراعية: جاء بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بتعاونيات قدماء المجاهدين، والذي من خلاله تم وضع الأطر والأدوات والكيفيات قصد تنظيم المزارع على أسس اقتصادية وخاصة كيفية استغلال الأرض والعقار.

3-نظام خاص بمنح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح: بناءا على القانون رقم: 83- 18 الصادر في 1983/08/13 المتضمن منح الملكية العقارية، جاء ليحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة .

4-نظام المستثمرات الزراعية الناجمة عن هيكلة أراضي التسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين: وفي سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات جبائيه وشبه جبائيه للفلاحين).

[1]-بوعريوة ربيع،أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع ،"القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"2017/05/24.25،جامعة أمحمد بوقرة *بومرداس*،ص08.

برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000–2019):– (الواقع والآفاق)

1–المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000–2004):

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في: التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموار د الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم .وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي[1] :

أولا: البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية.

ثانيا: برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

ثالثا: برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج.

رابعا: برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق).

خامسا: برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية .

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي:

أولا: البرنامج الوطني للتشجير. **ثانيا**: التشغيل الريفي. **ثالثا**: برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.

رابعا: برنامج حماية وتنمية الواحات .لقد تمّ توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002 ، لإدماج دعم العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تمّ قطع مرحلة جديدة، ومع البرنامج

[1] -زهير عماري. تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009–1980) أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013،ص80

الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حددت أهداف أوسع تتمثل في **:تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛ تثمين كل الموارد المتاحة؛ حماية البيئة؛**

المطلب الثاني : سياسة التجديد الفلاحي والريفي:(2008-2014)

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل". وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام2008،حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008 إذ يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في الآتي[1]: **التحسين المستدام للأمن الغذائي؛ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية؛**

وقد تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009)الذي يعتبر إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خُصَّ له مبلغ 7,4202 مليار دينار جزائري، يتضمن قيمة 1216 مليار دينار جزائري من البرنامج السابق، وكذا بداية البرنامج الخماسي (2010 -2014)الذي يقدر غلافه المالي بـ 21214 مليار دينار جزائري، حيث بلغ نصيب قطاع الفلاحي من هاذين البرنامجين 300 مليارو 1000 مليار دينار جزائري على التوالي، أي ما يعادل 7,14% و4,71 %على الترتيب، ومن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاث أهداف كبرى تتمثل في [2]:

- ✓ رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 80 %سنويا .

---

[1] --Ministère de L'Agriculture et du développement rural, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvredes des contrats de performance 16ème réunion d'évaluation des cadres. Algérie le : 06/01/2013. P02

[2]- عبدلي إدريس، جمال جعفري. الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الإنتاج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية 25 للفترة 2000-2019 ،الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر3 ، 24/25ماي-2017 ،غ منشور.

- ✓ رفع حصة الصناعة من05% الى حوالي **10**% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا.
- ✓ تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من**10** %خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي إطار البرنامج الخماسي (2010 -2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دينار جزائري موزع عبر هذه الفترة في المتوسط كل سنة 220 مليار دينار جزائري، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدّر بـ 185.3 مليار دينار جزائري موزعة كالآتي[1]:

سياسة التجديد الريفي42 مليار دج (18 %)، سياسة التجديد الفلاحي:160ملياردج(69%)، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج(13%).

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الريفي، والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي، أما الركيزة الثانية فتتمثل في التجديد الفلاحي والتي تُعنى بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم اعتبار 10 فروع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لذلك خُصص لها برنامج التكثيف والعصرنة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنة مناهج إدار ة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني..

مخطط عمل الفلاحة (2015-2019) :

المصدر: من إعداد الطالبين

[1]– الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، ماي 2012،ص28

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019 ،على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى [1]: متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%؛ قيمة الإنتاج تقدر ب4300 مليار دج ؛بيئة التشجير ب 13%؛تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛ الصادرات بـ 1,1 مليار%بـ 4300 مليار دينار جزائري؛ ؛ الوصول إلى 1500.000 منصب شغل؛ حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، - رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛ خلق 40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري؛ حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

المطلب الثالث :آليات تمويل القطاع الفلاحي الجزائري:

يعد التمويل الفلاحي احد الأهداف المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية عبر مختلف المخططات المعلن عنها، حيث يتم وفقها تحديد معالم ومصادر تمويلية تليق بمقام القطاع وتغطي مختلف الفعاليات الإنتاجية خلال فترات زمنية محددة.

1-مصادر تمويل القطاع الفلاحي:

ينقسم التمويل الفلاحي في الجزائر من حيث المصدر إلى تمويل غير رسمي وتمويل رسمي، حيث يلجأ الفلاح إلى الحصول التمويل عبر هذين المصدرين وذلك بحسب السهولة التي يتلقاها من كل مصدر، حيث يتسم كلي المصدرين بخصائص معينة والتي تعرضها على النحو الآتي:

1.1 التمويل غير الرسمي:

يضم التمويل الغير الرسمي كل المصادر التي تعمل على تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية (الاستغلال الاستثمار). ويتميز بكونه مصدر غير معتمد ضمن الإطار المخصص من قبل الدولة كالبنوك والهيئات المالية المتخصصة، ويمكن أن يكون شرعي

[1]- عبدلي إدريس، جمال جعفري. مرجع سبق ذكره، ص9

أو غير شرعي وذلك على افتراض أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية هي أنشطة توفر دخلا لمن يمارسها لكنها غير مسجلة رسميا.[1] ومن بين المصادر غير الرسمية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر نجد ما يلي:

أولا: التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي الوجهة الأولى بالنسبة لأي مستثمر وكذلك بالنسبة للفلاح في الجزائر، حيث يتم الاعتماد عليه بنسبة كبيرة من طرف الفلاح في الجزائر لتمويل مختلف الأنشطة الفلاحية التي يقوم بها، كما أن الفلاح لا يلجأ إلى المصادر الأخرى للتمويل إلا في حالة الضرورة. وأيضا لا بعد الادخار هو المصدر الوحيد للتمويل الفلاحي وإنما تساهم المدخرات المتأتية من النشاطات الأخرى التي يمارسها الفلاح أو أفراد أسرته سواء أثناء الموسم الفلاحي أو خارجه من بين مصادر التمويل الذاتي [2]:

ثانيا: بيع المحصول: يعد بيع المحصول من بين المصادر التي توفر التمويل للفلاح، حيث تعتمد هذه الآلية على إبرام اتفاق بين كل من المشتري والفلاح يتضمن اتفاق على سعر بيع المحصول. كما يتعهد المشتري من خلال هذا الاتفاق على تمويل دورة الاستغلال أو الاستثمار بتحمل جزء أو كل التكاليف المتعلقة بالإنتاج وذلك طيلة الفترة الإنتاجية وجني المحصول[3].

ثالثا: الجمعيات الإنتاجية: كما تعرف أيضا بالإنتاج المشترك، حيث يتم وفق هذه الآلية المساهمة بأحد عوامل الإنتاج (الأرض أو رأس المال) ويكون طرفي هذه الشراكة كل من صاحب الأرض وهو الفلاح ومالك الرأسمال ويكون تقاسم الربح على حسب نسبة المساهمة في عوامل الإنتاج، فمن خلال هذا المصدر يمكن للفلاح أن يوفر على نفسه توفير التمويل ويوجه كل تركيزه إلى الإنتاج، كما يعد هذا المصدر من بين المصادر الشائعة عبر التراب الوطني[4]

رابعا: قرض المورد : تقوم مبادئ هذه الآلية على قيام موردو الخدمات الفلاحية والذين ينشطون سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية على توفير التمويل للفلاح الجزائري، وذلك من خلال منح بعض التسهيلات المتعلقة بتسديد سعر مختلف التجهيزات والمعدات للفلاح الذي تتوفر فيه صفة الجدية والوفاء وهذا لضمان ولو نسبة معينة من تسديد هذه الفروض، كما يقوم هؤلاء بتمويل دورة الاستغلال كالبذور والأسمدة وغيرها وتمويل بدرجة أقل الاستثمارات الفلاحية كمعدات الري والحرث والحصاد وغيرها.[5]

---

[1] - A. Daoudi , S. Bedrani, Le financement non institutionnel dans l'agriculture : quelques résultats d'une enquête rapide, Institut National de Recherche Agronomique d'Algerie, revue semestrielle, 2001,11. P : 33.
[2] -ibid, p :79.
[3] -Ali Daoudi, Betty Wampfler, Le financement informel dans l'agriculture algerienne : les principes pratiques et leurs déterminants. Cah Agri, vol.19, N°04, juillet- aout 2010. P : 244.
[4] -A. Daoudi, S. Bedrani, le financement informel des exploitations agricoles en algerie : un essai de caractérisation des principales pratiques, cahiers du cread N° 85-86, 2008, p :06
[5] -ibid, p : 08.

2.1 التمويل الرسمي:

يعتبر التمويل الرسمي ذلك المصدر الذي يتم اعتماده من قبل الدولة ضمن إطار قانوني يعمل على تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية. وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على ثلاث تعد من أكثر المصادر التي تمول الفلاح في الجزائر، وهي كل من الخزينة العمومية التعاضدية الفلاحية والبنوك التجارية.

أولا : الخزينة العمومية : تعد الخزينة العمومية من بين المصادر الرسمية التي يمكن من خلالها تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية في الجزائر وذلك منذ الاستقلال، حيث يتم تحديد مخصصات تمويل القطاع الفلاحي عبر قانون المالية السنوي الذي يتم اعتماده من طرف الحكومة، وتعمل الخزينة على تمويل مختلف الاستثمارات الفلاحية وبخاصة الضخمة منها كما أنها تتحمل الخسائر التي قد تحصل للفلاحين جراء الظواهر الطبيعية أو تحمل الديون المتعثرة لدى الفلاحين بالإضافة إلى دفع الفوارق الناتجة عن القروض المدعمة .وفيما يلي تطور مخصصات تمويل الخزينة الاستثمارية الفلاحية والتي شهدت تطورا ملحوظا وذلك بفعل تحسن الوضعية المالية للجزائر وخاصة بعد سنة 2000.

الجدول 10: تطور مخصصات تمويل الاستثمار الفلاحي خلال الفترة 2016-2000.

السنوات	الاستثمارات الكلية	الاستثمار الفلاحي	نسبة الفلاحة من الاستثمار الكلي%
2000	265.83	43.53	16.37
2001	446.44	43.53	16.9
2002	507.26	75.45	18.57
2003	508.1	94.21	16.75
2004	553.12	85.11	17.36
2005	1019.73	96.05	11.7
2006	1168.47	112.91	12.048
2007	1906.16	201.03	16.18
2008	2136.39	308.55	18.43
2009	2503.42	393.74	13.4
2010	2778.92	392.44	14.12
2011	2144.35	301.25	14.04
2012	1811.97	129.61	7.15
2013	2050.34	209.52	9.95

2014	2802.09	315.95	11.27
2015	2050.34	203.52	9.92
2016	2403.39	271.43	11.29

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة بداية من سنة 2000 إلى غاية 2016

يوضح الجدول أن هناك تطور ملحوظ في مساهمة الخزينة في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر حيث بلغت أقصاها سنة 2008 بما يقارب 393.74 مليار دج لتبدأ بعد هذا التاريخ في التراجع حتى سنة 2016 أين بلغت 271.43 مليار دج . ويعزى هذا التراجع إلى مساعي الحكومة إلى تخفيض النفقات العمومية وتخفيف معانات الخزينة، كما يظهر من خلال الجدول أن مكانة الفلاحة غير مستقرة وهذا ما تبرزه نسبة الاستثمار الفلاحي بالنسبة لمجموع الاستثمارات غير منتظمة حيث بلغت أقصى نسبة ب 18.57 % وذلك سنة 2002، كما تشهد سنة 2015 أدني نسبة مخصصات للاستثمارات الفلاحية بالنسبة للاستثمارات الكلية حيث قدرت ب 9.92 % وهذا راجع إلى بداية تراجع أسعار المحروقات ما جعل الحكومة تعمل على تخفيض مجمل النفقات من أجل إعادة التوازنات المالية للبلاد، من خلال هذه الأرقام الواردة في الجدول يتضح أن للخزينة العمومية دور مهم فيما يخص تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة فهي تعتبر بمثابة المحرك المالي الرئيسي بالنسبة للفلاحة في الجزائر.

ثانيا : التعاضديات الفلاحية : يعتبر التمويل عن طريق التعاضديات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الفلاحي وذلك لأن الائتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر اسلم نظام للائتمان الفلاحي فهذا النظام يقدم القروض إلى جميع الفلاحين مهما كانت مستوياتهم على أساس الصالح العام، كما أن هذا النظام يعتبر أكثر فاعلية وأقرب إلى الزراع كما أنه يعتمد على البساطة في المعاملة وتهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي[1]، وتعتبر التعاضدية الفلاحية (CNMA) في الجزائر من بين التعاونيات الهامة في تمويل النشاط الفلاحي، حيث يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1972 بأمر 12-67 المؤرخ في 2-12-1974، حيث انحصرت مهام الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي في التأمينات الفلاحية والتأمينات الاجتماعية الفلاحية حتى سنة 1995 أين صدر المرسوم التنفيذي 95-97 في 01-04-1995 الذي يقضي بتوسيع نشاطات الصندوق إلى العمليات البنكية وإلى التخصص أكثر في القطاع الفلاحي بالإضافة إلى تقديم الخدمات التأمينية، فهي تقوم أيضا بمنح فروض فلاحية وذلك منذ أن تم اعتمادها كمؤسسة مالية سنة 2009 من قبل بنك الجزائر برأسمال يقدر ب 3.5 مليار دينار . كما تعد الاشتراكات

[1]- بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2004، ص: 161.

السنوية للفلاحين في هذا الصندوق من بين المصادر تمويله وبالإضافة إلى اشتراكات التأمين الفلاحي وغير الفلاحي، حيث بلغت إجمالي القروض الممنوحة في إطار تمويل الاستثمارات نموا سنة 2014 ما يقارب 7.5 مليار دج وذلك مقارنة بسنة 2010 أين بلغت 3.13 مليار بنسبة نمو قدرت بحوالي 58.75 %[1]. وهذا ما يعكس تطور حجم الاستثمارات المالية لدى هذه الأخيرة

ثالثا : البنوك التجارية : لقد تولى البنك الوطني الجزائري تمويل القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي كأول بنك وذلك خلال سنة 1966 وذلك إلى غاية سنة 1982 أين تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو البنك الذي تخصص بتمويل القطاع الفلاحي وذلك منذ تأسيسه سنة 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982 حيث عهد له بتمويل مختلف الأنشطة الفلاحية والريفية وفي ظل السياسة العامة للدولة [2]، ولكن وبعد سنة 1990 أين صدر قانون النقد والقرض 90-10 وفي ظل سياسة تحرير الاقتصاد الوطني، أصبح بنك الفلاحة من البنوك التجارية مما دعا إلى تغيير علاقته اتجاه القطاع الفلاحي، حيث أصبحت علاقة تجارية ترجم بتقليص التمويل الموجه للفلاحة والتوجه نحو سياسة تمويل المشاريع الناجحة، وقد جعل هذا الأخير يشدد في إجراءات الحصول على القروض بالنسبة للفلاحين[3] . وبعد سنة 2000 وفي إطار البرنامج المعلن عنه من قبل الحكومة في إطار الرفع من أداء القطاع الفلاحي، حيث وقعت في هذا الصدد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية اتفاقية تعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص تمويل القطاع الفلاحي، ومن هذا المنطلق يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أهم الشركاء بالنسبة لوزارة الفلاحة، كما أنه يعد جهاز مالي مهم بالنسبة للدولة وللقطاع الفلاحي خاصة كونه يتوزع على معظم التراب الوطني بحوالي 300 وكالة و39 مديرية عامة وأكثر من 7000 إطار وعون. وهذا ما يجعله يغطي أكبر عدد من الفلاحين على المستوى الوطني.

---

[1] -WWW. CNA.DZ. consulté le16/06/2021. a 10.30.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ،المؤرخ في 16 مارس 1982 ،ص: 553.

[3]- بن سمينة دلال وبن سمينة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الفلاحية –دراسة حالة الجزائر–، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، جامعة بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص: 11.

خلاصة :

كخلاصة لما تم التطرق اليه في الفصل الثاني توصلنا في الدراسة إلى تحليل وضعية قطاع الفلاحة ومكانة الإنتاج الفلاحي في الإقتصاد الوطني، للوصولول إلى هذا الهدف تم متابعة وتحليل المؤشرات التي تبين تطور المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية، كما تم متابعة تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل.وقد بينت نتائج الدراسة تنوع الإنتاج الفلاحي وتطور الكميات المنتجة في بعض المنتجات الفلاحية بسبب التحسن النسبي في فعالية برامج الدعم الفلاحي وبسبب الظروف المناخية المناسبة خلال فترة الدراسة. كما وضحت الدراسة الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الهيكل الاقتصادي وفي نسب التشغيل.

خاتمة

كختام وخلاصة لما تم عرضه في مختلف الاضواء لهاته الورقة البحثية، إمكاننا الوقوف على جملة من النتائج المتمثلة في:

-يعتبر النفط شريان الاقتصاد الجزائري ولا يزال القطاع الريفي مهيمنا على النشاط الاقتصادي، رغم الازمة الاقتصادية التي شهدتها ولا زال يشهدها هذا القطاع وهذا ما دل على ضعف درجة التنويع الاقتصادي

تعترف الحكومة بأهمية تنويع النشاطات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي، لتخفف درجة تعرض الاقتصاد للهزات نتيجة تقلب اسعار النفط لأنه من شان التنوع الاقتصادي ان يوفر الهيكلية الاقتصادية الضرورية لاحتواء الطبقة العاملة المتنامية، وتفعيل الموارد المالية غير النفطية في الجزائر.

القطاع الزراعي في الجزائر يلاحظ عليه التخلف النسبي بالرغم من الموارد الارضية والبشرية والمائية المتاحة، حيث اصبحت الجزائر تعاني من القصور في تلبية الاحتياجات المحلية من المواد الغذائية الاساسية وهذا ما ادى الى عزوف عن الاستثمار فيه.

رغم المجهودات المبذولة في القطاع الزراعي من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لم تنجح لأنها بحاجة الى من يغديها لتكون دعامة اساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر من بعد النفط، وفي ظل هذه النتائج التي توصلنا اليها، نجد انفسنا امام بعض التوصيات تقتضي ضرورة العمل بها للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وتتمثل اهم هذه التوصيات في:

-توجيه المدخرات والفوائض الريعية نحو استثمارات حقيقية.

-ضرورة التخلص من احادية الاقتصاد وعدم الاعتماد الكلي على مورد وحيد للدخل.

-لتحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري لابد من ايجاد سبل جديدة لتمويل الاقتصاد بمعزل عن اقتصاد المحروقات.

-وضع خطط متكاملة في الميدان الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتدعيمه وتوسيع مجالات الاستثمار فيه برفع التحفيزات.

قائمة المصادر

والمراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1-سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل ط 2 سنة 198.

2-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية.

3- محمد بالغالي، عامر مصباح، التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية الأبعاد القانونية والتنظيمية والأمنية سياسية تسيير الموارد المائية، دار الكتاب الحديث، طبعة1، القاهرة،.2012.

4-عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية بيروت 1980.

5-محمد سلطان ابو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم-ناشرون-لبنان 2007.

6-محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر, 1999.

7-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2003.

8-سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت , 1995.

9-محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

الرسائل والاطروحات الجامعية:

1-هير عماري. تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009) أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013.

2-قصور مريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2012.

3-عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2011.2010

4-غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011-2012,

5-سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل ط 2 سنة 1987,

6-ابراهيم بلقلة، اليات تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف 2009/2008.

7-زرنوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .

8-م خالد روكان عواد –د نزار ذياب عساف متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق ف ظل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر م .–جامعة الانبار /كلية الادارة والاقتصاد /فلوجة 2006/2005,

9-عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر05. 2004 / 2005

الملتقيات والمقالات العلمية:

1-الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، ماي 2012.

2-عبدلي إدريس، جمال جعفري. الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الإنتاج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية 25 للفترة 2000-2019، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3، 24/25ماي-2017 ، غ منشور.

3-بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع ،"القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"2017/05/24.25،جامعة أمحمد بوقرة *بومرداس.

4-كمال روابنية، مداخلة: دور الزراعة في إدراك الاستدامة المائية في الجزائر، جامعة ياجي مختار، طباييية سليمة ولرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورو مغاربي، جامعة سطيف ،2008

5-لزعز علي، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة، مقال منشور في مجلة أفاق، العدد 4 الصادرة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة 1998

المجلات والجرائد:

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، المؤرخ في 16 مارس 1982

2-واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية –دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بواد كس العدد رقم 06سبتمبر 2016

3-جميل الطاهر، تقرير بشان اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي منظمة الاوبيك المجلد 28 , 2002

4-د باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح –، مجلة الباحث عدد /02 2003، جامعة الجزائر

المواقع الالكترونية :

1-http//www.apn.dz/ar/images/actualité-special/R-pre-projet-loi-finance-2016.docx

2-http://www.fao.org/faostat/ar/#country/4

3-www.ons.dz

4-WWW. CNA.DZ

باللغة الفرنسية:

1- Ministère de L'Agriculture et du développement rural, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvredes des contrats de performance 16ème réunion d'évaluation des cadres. .Algérie le : 06/01/2013

2- Josette PEYRARD, Gestion financière internationale, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999

3- A. Daoudi , S. Bedrani, Le financement non institutionnel dans l'agriculture : quelques résultats d'une enquête rapide, Institut National de Recherche Agronomique d'Algerie, revue semestrielle, 2001

4- Ali Daoudi, Betty Wampfler, Le financement informel dans l'agriculture algerienne : les principes pratiques et leurs déterminants. Cah Agri, vol.19, N°04, juillet- aout 2010